تحليل القوة في الجغرافية السياسية
النمو السكاني في الجمهورية العربية السورية
دراسة حالة

د. أحمد محمد حيدان

مدرس/ كلية الآداب/ قسم الجغرافية/ جامعة تشرين/ اللاذقية/ سوريا

تاريخ استلام البحث ٢٠١٣/١١/٢١ تاريخ قبول النشر ٢٠١٣/١٢/٣٠

مستخلص البحث

يعد النمو السكاني أحد الموضوعات التي تحرص الجغرافية السياسية على دراستها، كونه يمثل خلاصة تأثير العوامل المختلفة على السكان. ولما يترتب عليه من نتائج وتداعيات تترك آثارها ليس فقط في بنية الدولة وتركيبها الداخلي بل وفي سياستها الخارجية أحياناً. وترتيباً على ذلك فإن تناول مثل هذه الموضوعات يعد مسألة مهمة بمنظور الأمن الوطني السوري في نواحيه الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

تتلخص إشكالية البحث بأن الصورة الحالية للنمو السكاني في سورية ونتائجها الجغرافية السياسية المحتملة لا تزال غير واضحة؟ وعليه فقد جاء البحث محاولة لكشف الأبعاد الجغرافية السياسية لمعدلات النمو السكاني في سورية. منطلقين من فرضية رئيسة مفادها أن المعدلات المرتفعة للنمو السكاني في سورية في ظل محدودية مواردها الطبيعية وتواضع أدائها الاقتصادي أثقلت خطى سورية وهي في غمرة كفاحها لتدعيم قوتها. والجدير ذكره أنه تم الاعتماد على منهج تحليل لقوة، والمنهج الوظيفي، كمناهج رئيسية. كما شكلت البيانات الإحصائية والتقارير الصادرة عن جهات محلية وعالمية المادة الخام الرئيسة التي اعتمد عليها البحث. وقد انتهى البحث بالعديد من النتائج التي توضح أبرز ملامح القوة والضعف في ظاهرة النمو السكاني في سورية. كما قدم البحث العديد من المقترحات التي قد تشكل أبعاداً استراتيجية يمكن أن يستند إليها صناع القرار في سورية.

مقدمة

يعد النمو السكاني من الموضوعات المهمة التي تعنى بها الجغرافية السياسية، لأنه يمثل خلاصة تأثير العوامل المختلفة على السكان سواء أكانت هذه العوامل تتمثل بالولادات أو الوفيات أو أمد الحياة أو الهجرة أو الخصوبة أو حجم الأسرة... إلخ، ولما يترتب عليه من نتائج وتداعيات تترك آثارها ليس فقط في بنية الدولة وتركيبها الداخلي بل وفي سياستها الخارجية أحياناً.

وتختلف نظرة الجغرافية السياسية عن الجغرافية السكانية في تناولها لموضوع النمو السكاني، فبينما تؤكد الثانية على التباين المكاني للنمو السكاني ومكوناته (المواليد – الوفيات– الهجرة). والعوامل الضابطة له والمؤثرة فيه، "تضيق دائرة النظر" في الجغرافية السياسية في مثل هذه الموضوعات "لتتسع في مناحي" أخرى ترتبط بأثر النمو السكاني على حجم السكان وانعكاس ذلك على الانحدارات الجيوبولتيكية، وتحليل أثر النمو السكاني على موارد الثروة والقوة الطبيعية، فضلاً عن اهتمامها بقياس وضبط إيقاعات العلاقة بين السلوك الديموغرافي (النمو السكاني) والأداء الاقتصادي للدولة، طالما أن أي أداء اقتصادي هو في التحليل الأخير "كفاح من أجل القوة" والنمو السكاني إما أن يكون عاملاً مساعداً في هذا الكفاح ومعززاً له، أو معيقاً لسعيه معرقلاً لخطاه.

باختصار يمكن القول أن الجغرافية السكانية تتعامل مع النمو السكاني كمتغير تابع الأثر إلى حد ما، في حين تشكل مكوناته وعناصره المتغيرات المستقلة الأثر، أما الجغرافية السياسية فترى في النمو السكاني المتغير المستقل الأثر وتداعياته وانعكاساته على بنية الدولة المتغيرات التابعة الأثر[١].

وترتيباً على ذلك جاء الدافع لدراسة إشكالية هذا البحث والتي تتلخص بأن الصورة الحالية للنمو السكاني في سورية ونتائجها الجغرافية السياسية المحتملة لا تزال غير واضحة؟ وقد انطلق البحث من فرضية رئيسة مفادها أن المعدلات المرتفعة للنمو السكاني في سورية في ظل محدودية مواردها الطبيعية وتواضع أدائها الإقتصادي أثقلت خطى سورية وهي في غمرة كفاحها لتدعيم قوتها، فجاءت الخطوات أبطأ من الهمم والطموحات في استثمار الموضع وبناء قوة اقتصادية متينة.

وبذلك فإن البحث يهدف إلى دراسة الأبعاد الجغرافية السياسية لمعدلات النمو السكاني في سورية، من خلال القيام بعملية "جرد للقوة"، أو كشف حساب للنمو السكاني لمعرفة ما له وما عليه ومدى مساهمته في قوة الدولة أو ضعفها. وعلى هذا الأساس يعد البحث ضرورياً وبالغ الأهمية ليس فقط لأجل الإدراك والفهم الواعي لهذا المورد وتوظيفه وتنظيمه بالشكل الأمثل. بل لأنه يأخذ بعداً تطبيقياً يتمثل في محاولة تشخيص نقاط القوة في ظاهرة النمو السكاني في سورية للعمل على تعزيزها، وتحديد نقاط الضعف للعمل على تلافيها، أي أنه يسعى لتمكين القوة وتأصيلها من خلال طرح بعض الخيارات والمقترحات التي قد تشكل أبعاداً إستراتيجية يستند إليها صناع القرار في سورية.

وقد انصب التفريغ العلمي لإشكالية البحث في ثلاثة محاور رئيسة، المحور الأول اهتم بتحليل الملامح الديموغرافية للنمو السكاني والانحدارات الجيوبولتيكية للأثقال والأحجام الديموغرافية. أما المحور الثاني فحاول أن يحلل التوازن بين النمو السكاني والموارد الطبيعية، ليأتي المحور الثالث ويرصد ايقاعات العلاقة بين النمو السكاني والأداء الاقتصادي وأثر ذلك على مستوى المعيشة للمواطن.

والجدير ذكره أن منهج تحليل القوة (Power analysis approach)، والمنهج الوظيفي (The functional approach)، كانا

المنهجين الطاغيين على البحث. معتمدين على البيانات الصادرة عن جهات رسمية سورية، أبرزها المكتب المركزي للإحصاء. وجهات رسمية عالمية، كالأمم المتحدة، والبنك الدولي.

وتجدر الإشارة أخيراً أنه تم تحديد الإطار الزمني للبحث خلال الفترة الممتدة من عام ١٩٨١ تاريخ التعداد العام الثالث للسكان والمساكن في سورية، حتى تاريخ عام ٢٠٠٤ تاريخ آخر تعداد للسكان والمساكن في سورية، وقد حرص الباحث على تزويد البحث بآخر الاحصاءات والبيانات المتوفرة بعد عام ٢٠٠٤، وقد وصلت في معظمها حتى عام ٢٠١٠، وبذلك فإن البحث يكون قد غطى فترة زمنية لا بأس بها تقارب ٢٩ عام. ولا شك أن هذه الفترة كانت كفيلة بإحداث تغيرات تُمكّن الباحث من تحليل والتماس الأثر أو "الحاسة الجيوسياسية للنمو السكاني. كما أنها كفيلة أيضاً بإحداث تغيرات مرغوب فيها من قبل القائمين على رسم السياسات الاقتصادية والاجتماعية في سورية، لأن هذه الفترة تعني ببساطة خمس إلى ست خطط خمسية.

١: النمو السكاني والأوزان الديموغرافية

١-١: المجتمع السوري بين المرحلة الديموغرافية الفتية وانفتاح النافذة الديموغرافية

انخفض معدل النمو السكاني في سورية بشكل ملموس، كما يبين الجدول (١)، والشكل البياني (١)، من حوالي (٣٣) بالألف خلال الفترة (١٩٨١ – ١٩٩٤)، إلى (٦،٢٦) بالألف بين عامي (١٩٩٥ – ٢٠٠٤)، وتابع انخفاضه إلى (٣،٢٥) بالألف بين عامي (٢٠٠٤ – ٢٠١٠)، ومن المتوقع بحسب الفرض المتوسط للإسقاطات السكانية التي قام بها المكتب المركزي للإحصاء[٢]، أن يواصل هذا المعدل الانخفاض بفعل عوامل

اقتصادية واجتماعية وثقافية متعددة ومتفاعلة فيما بينها إلى معدل وسطي يقدر بـ (٤،١٤) بالألف مع نهاية الربع الأول من هذا القرن[٣].

الجدول (١) معدلات النمو السكاني[٤] في سورية خلال الفترة ١٩٨١ – ٢٠١٠ وتوقعاتها المستقبلية لعام ٢٠٢٥

الفترة الزمنية	معدل النمو السكاني (بالألف)	عدد السكان (بالملايين)	
		سنة البداية	سنة النهاية
١٩٨١ _ ١٩٩٤	٣٣	٠٤٦،٩	٧٨٢،١٣
١٩٩٤ _ ٢٠٠٤	٦،٢٦	٧٨٢،١٣	٩٢١،١٧
٢٠٠٤ _ ٢٠١٠	٣،٢٥	٩٢١،١٧	٨٦٦،٢٠
٢٠٢٠ ـ ٢٠٢٥	٤،١٤	٣١،٢٥	٥٨٠،٢٧

مصدر الأرقام: المكتب المركزي للإحصاء، دراسة الإسقاطات السكانية، المرجع السابق، ص٦ – ١٦.

وتشير معدلات النمو السابقة أن المجتمع السوري يقع ضمن ما يعرف بالدور الديموغرافي الثاني من أدوار النمو السكاني، والذي يعرف أيضاً بالمرحلة الديموغرافية الفتية، حيث تشهد البلاد التي تعيش هذه المرحلة – ومنها سورية – ثورة ديموغرافية حقيقية بسبب ارتفاع معدل الولادات، وانخفاض معدل الوفيات، ويدل على ذلك ارتفاع عدد سكان سورية من (٠٤،٩) مليون نسمة تقريباً عام ١٩٨١، إلى (٨٦٦،٢٠) مليون نسمة عام ٢٠١٠، أي أن سورية زادت حوالي عشرة ملايين ونصف (٨٣،١٠ مليون نسمة) خلال ثلاثة عقود تقريباً (٢٩ عام)، بينما احتاجت مدة خمسة وثمانون عاماً تقريباً لتزيد نفس العدد في القرن الماضي، باعتبار أنها زادت من (٥،١) مليون نسمة تقريباً عام ١٩٠٥[٥]، إلى حوالي (١،١٢) مليون نسمة عام ١٩٩٠[٦] وهذا ما يجعل النمو السكاني في سورية

من النوع المعروف "بالنمو السكاني المتفجر"[٧]. وتجدر الإشارة أن هذه المرحلة تعيشها الآن كثير من مجتمعات دول العالم النامي كالسعودية والسودان ونيجيريا والصومال والسنغال. وقد مرت أوروبا الغربية في هذه المرحلة واستمرت فيها حوالي مئة عام تقريباً حتى الربع الأخير من القرن التاسع عشر وذلك إثر تقدم الإنتاج وتطور الصناعة[٨].

الشكل البياني: (١) معدلات النمو السكاني في سورية خلال الفترة ١٩٨١–٢٠١٠، وتوقعاتها المستقبلية لعام ٢٠٢٥.

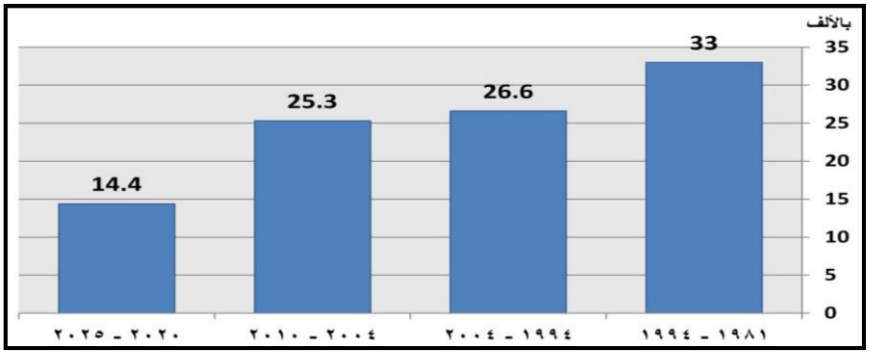

وتجدر الإشارة أن المجتمع السوري ونتيجة التغير الذي طرأ على حركة الزيادة الطبيعية السكانية، والمتمثل في انخفاض وتيرة معدل الولادات إلى (٣١) بالألف خلال الفترة (١٩٩٤- ٢٠٠٤)، بعد أن كانت (٤٢) بالألف خلال الفترة (١٩٨١- ١٩٩٤)، وانخفاض معدل الوفيات إلى (٥) بالألف خلال الفترة (١٩٩٤- ٢٠٠٤)، بعد أن كان بحدود (٩) بالألف خلال الفترة (١٩٨١- ١٩٩٤)، نتيجة ذلك قطع شوطاً مهماً في هذا الدور أو المرحلة التي يمر بها، وأوشك أن يلج باب الدور الثالث من أدوار النمو السكاني الذي تعيشه حالياً كثير من الدول كمصر، وتركيا، والمغرب، والجزائر، وفنزويلا، والبرازيل... وغيرها. والمعروف "بالدور الانتقالي"، أو

ما يعرف بالنمو السكاني المتأخر، أو ما بات يعرف في دراسات السكان والتنمية بـ " الهبة الديموغرافية" (Demographic gift)، أو "انفتاح النافذة الديموغرافية" التي يرتفع فيها– على مستوى العرض الديموغرافي– معدل نمو حجم السكان في قوة العمل (١٥-٦٤ سنة) على معدل النمو السكاني، ومن معدل الشرائح العمرية الأخرى صغار السن، وكبار السن بينما يتسم العرض الاقتصادي بتواضع أدائه ومحدوديته على استيعاب هذه القوة المتنامية، وهو ما يمكن أن يولد التوتر بين العرض الديموغرافي الكبير والطلب الاقتصادي المحدود. ويؤدي ببساطة إلى ارتفاع معدل البطالة والتهميش الاقتصادي – الاجتماعي. وبذلك فإن هذه الزيادة السنوية الكبيرة في قوة العمل يمكن أن تتحول إلى " هبة " أو " نعمة " ترفع معدلات النمو الاقتصادي. او إلى نقمة في حال ضيق الطلب، وضعف توفير فرص العمل. فالنافذة الديموغرافية يمكن أن تنفتح على "بستان أخضر" أو على "بستان بور صوّحت أزاهيره"[٩].

٢-١: نحو انحدارات جيوبولتيكية أكثر اعتدالاً

من بين الظاهرات التي على الجغرافية السياسية رصدها، أثر النمو السكاني على الحجم الكلي للسكان، الأمر الذي يؤدي إلى تغيير الأساس الديموغرافي للقوة السياسية باستمرار، وبما أن معدلات النمو تتفاوت بين دولة وأخرى، فعلى الجغرافي السياسي أن يعيد النظر في مستقبل الأحجام السكانية للدول، وبالتالي الانحدارات الجيوبولتيكية والأوزان الديموغرافية.

ولعل أفضل طريقة وأكثرها مغزىً ودلالة والتي يمكن من خلالها التعرف على أثر النمو السكاني على الحجم الكلي للسكان في سورية وبعض الأهداف المقارنة هي طريقة أو تكنيك " الانحدارات الجيوبولتيكية".

وذلك بنسب مجموع سكان كل الدول المجاورة المتاخمة لسورية إلى عدد سكانها ثم مقارنتها بالنسب المماثلة لهذه الدول المجاورة[١٠] على أن يتم ذلك خلال فترات زمنية متعددة متتالية كما يوضح الجدول (٢).

والعمود الأخير في هذا الجدول هو مقياس "شدة الانحدار الجيوبولتيكي أو اعتداله"، ويشتد الانحدار الجيوبولتيكي وتزداد الهوة كلما زادت النسبة، ويقل ويعتدل ويقترب من التكافؤ كلما قلت النسبة. ويتضح من الجدول كيف يتفاوت هذا العامل تفاوتاً شديداً حيث يجعل من منطقة شرقي المتوسط مليئة بالانحدارات الجيوبولتيكية العنيفة، التي لا تساعد غالباً على حسن الجوار، والتي تجعل النسيج السياسي غير متجانس أو موحد القوام في حالة عدم الوفاق. وعلى فرض أن الدولة السليمة جيوبولتيكياً تتكافأ سكاناً مع كل دولة من الدول المجاورة، ويحيط بها وسطياً ٤–٥ دول فقط، فيصبح من المناسب اعتبار الدولة التي يحيط بها من سكان الدول المجاورة ما يعادل أربعة أو خمسة أمثال سكانها أي بنسبة (١: ٤) أو (١: ٥) هي دولة سليمة متزنة من حيث الحجم النسبي[١١] وعلى هذا الأساس يمكن التمييز بين ثلاثة أنماط من الانحدار وهي:

– الانحدار السكاني الموجب حيث يعادل عدد سكان الدول المجاورة بالنسبة للدولة أقل من ٤ أمثال.

– الانحدار السكاني المعتدل وفيه يتراوح عدد السكان الدول المجاورة بين ٤–٦ أمثال.

– الانحدار السكاني السالب حيث يبلغ عدد سكان الدول المجاورة أكثر من ٦ أمثال.

ويضم النمط الأول تركيا حيث يبلغ حجم سكان الدول المجاورة لها ضعفي حجم سكانها تقريبا، وأما النمط المعتدل فلا ينطوي تحته أي بلد بعد أن كان يضم لبنان عام ١٩٨١، والتي خرجت منه إلى النمط السالب والذي

ضم جميع الدول باستثناء تركيا ولبنان عام ١٩٨١ وباستثناء تركيا خلال عامي (٢٠٠٤-٢٠١٠)، وفي هذا النمط الأخير تتدرج الانحدارات من ٦ أمثال إلى حوالي ١٥ مثل، يتمثل أدناها في سورية حيث تبلغ قيمة المعامل (٦،٧، ٦،٦، ٢،٦)، وأقصاها في الأردن حيث تبلغ قيمة المعامل (٣،١٦، ٢،١٣،٤،١٤) خلال أعوام ١٩٨١، ٢٠٠٤، ٢٠١٠ على التوالي.

أما عام ٢٠٥٠ وبسبب تباين معدلات النمو السكاني بين سورية ودول الجوار خلال الفترة (٢٠٠٥- ٢٠١٠) الشكل البياني (٢)، وبالتالي تباين الفترات اللازمة لمضاعفة الحجم السكاني فمن المتوقع أن تخرج سورية والعراق من النمط السالب إلى النمط المعتدل، الذي يتراوح فيه عدد سكان الدول المجاورة بين ٤- ٦ أمثال، وهذا يعني أن سورية والعراق تسير الآن على طريق السلامة والاتزان الجيوبولتيكي من حيث الحجم السكاني.

وتجدر الإشارة إلى أن حساب نسب الانحدار لسكان فلسطين المحتلة مقارنة بالدول المجاورة تم بإضافة السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة إلى سكان الكيان الصهيوني، أما في حالة نسب سكان الكيان الصهيوني[١٢] فقط إلى سكان الدول المجاورة دون السكان الفلسطينيين، وإضافة السكان الفلسطينيين إلى مجموع الدول الأخرى، فإن شدة الانحدار بين الكيان الصهيوني والدول المجاورة يرتفع إلى (٨،١٤، ٦،١٥، ٩،١٥، ٣،١٧). وهذا ما يجعل الكيان الصهيوني يسير نحو الخلل الجيوبولتيكي ويجعل عبارة عن" جيب محاصر" سياسياً وإثنوغرافياً وثقافياً واجتماعياً واقتصادياً، ويدمغه بالشذوذ والاصطناعية. أو أنه جسم غريب ودخيل ينتظر زواله.

جدول ٢

الشكل البياني (٢) معدلات النمو السكاني في سورية ودول الجوار الجغرافي خلال الفترة ٢٠٠٥ – ٢٠١٠

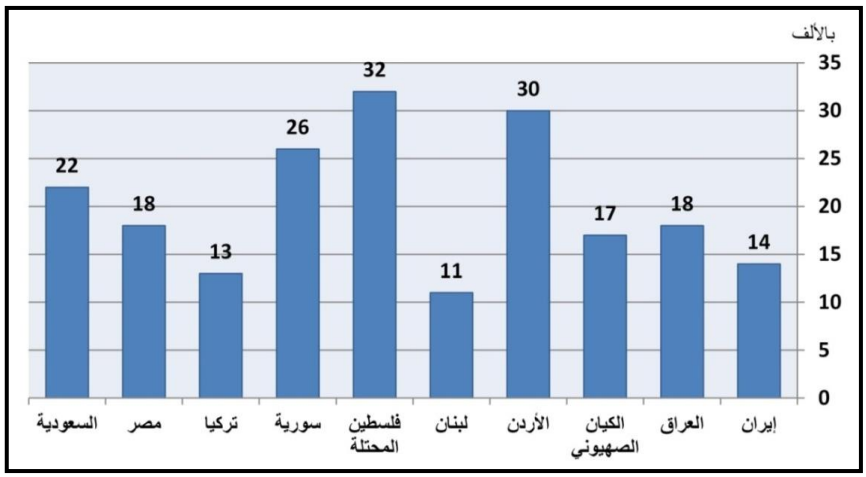

مصدر الأرقام: U.N: State of world population، 2008، 92 - p.p 90

ولذلك فإن من بين الفوائد المتعددة التي قد يجنيها الكيان الصهيوني من تقسيم وتفتيت المنطقة العربية أكثر مما هي مقسمة، أي "تقسيم المقسم، وتفتيت المفتت"، والتي تفيد في هذا السياق. هي تحقيق نوع من التوازن والاعتدال في الانحدارات الجيوبولتيكية السكانية بينه وبين دول الجوار العربي. مما يرفد عوامل القوة لديه وينعكس إيجاباً على "عائد القوة النفسي" لأفراده. ولذلك يجب أن تبقى هذه المعاني والحقائق واضحة، ومتقدة في ذهن المواطن العربي العادي والمثقف عامةً. وذهن صناع القرار خاصةً[١٣].

٢: إيقاع العلاقة بين النمو السكاني والموارد الطبيعية

يقصد بالموارد الطبيعية، هبات الطبيعة التي يمكن أن تتحول إلى ثروة بواسطة الجهد البشري، وتتألف من الموارد المائية، والموارد الزراعية (الأرض الزراعية)، والموارد التعدينية. وسيتم التركيز في هذا التحليل على الموارد المائية والموارد الزراعية باعتبارها الأطراف الرئيسية في معادلة أنتاج الغذاء وتقديم ما يحتاجه البشر من طعام وشراب فضلاً عن تقديم بعض الخامات الصناعية.

١-٢: النمو السكاني و"محدودية الموارد المائية"

يعد الماء من أهم عناصر القوة الطبيعية لأي وحدة سياسية، فالأمن المائي ذروة سنام الأمن القومي لأي دولة لأنه "لا أمن عسكري خارج الأمن الاقتصادي وقمة الأمن الاقتصادي هو الأمن الغذائي وعصب الأمن الغذائي ومنتجه هو المياه"[١٤] بحيث إذا تداعى الأخير هوت معه الأوائل كلعبة الدومينو، ولما كان الأمن المائي يعني "وضعية مستقرة لموارد المياه يمكن الاطمئنان إليها يستجيب فيها عرض المياه للطلب عليها"[١٥]. فهو بهذا المفهوم يتوقف بالدرجة الأولى على حجم الطلب أكثر من الوارد أو المتاح منها، ولما كان الطلب على الماء يتوقف على حجم السكان وتزايدهم وتطور حاجياتهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية يمكن إدراك كيف تترابط المفردة السكانية مع الظاهرة الطبيعية وكيف يترتب على هذا الترابط السلوك السياسي، وهذا ما يدعو إلى توضيح أثر النمو السكاني بما تفرزه معدلاته المرتفعة من تزايد في الحجم الإجمالي للسكان في عنصر القوة هذا (الماء)، وإلى أين تسير معادلة السكان والماء في سورية؟[١٦].

يتضح من الجدول (٣)، الذي يوضح الموارد والاحتياجات المائية الحالية والمستقبلية في سورية خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٢٥، أن سورية تنعم

بحوالي ٤٣٢،١٧ مليار م^{٣}، من الماء، ومن المقدر أن تزيد كمية الموارد المائية حوالي ٢٥٠،١ مليار م^{٣}، وهي حصة سورية من مياه دجلة المتفق عليها مع العراق عام ٢٠٠٣، عندها سيصبح إجمالي الموارد المائية في سورية (٦٨٢،١٨ مليارم^{٣}) بمعدل تغير بلغ (١٠٧%) من إجمالي الموارد المائية، مقابل زيادة سكانية بلغ معدل تغيرها (٦،١٣٤%) بين عامي ١٩٩٠– ٢٠٠٠، و(٢،١٨٩%) بين عامي ١٩٩٠–٢٠١٥، و(٦،٢٢٧%) بين عامي ١٩٩٠–٢٠٢٥، وهذا يعني أن المياه في سورية هي عنصر شديد الثبات، والسكان عنصر شديد التغير، وقد ترتب على ذلك أن تراجع نصيب الفرد في سورية من (١٤٣٨ م^{٣}/ سنوياً) عام ١٩٩٠، إلى (١٠٦٨ م^{٣}/ سنوياً) عام ٢٠٠٠، ليجتاز الفرد السوري بعد ذلك العام نزولاً حد الاستقرار المائي كحد أدنى مقبول والبالغ (١٠٠٠م^{٣}/سنة) حسب الأمم المتحدة، وقد يصل في بعض السنوات الجافة إلى ٥٧٧ م^{٣}/ سنة[١٧] ومن المتوقع أن تنخفض حصة الفرد من المياه في سورية مع حلول ٢٠٢٥ إلى (٦٧٧ م^{٣}/ سنة)، ليقترب الفرد السوري من حد الندرة المائية البالغ (٥٠٠ م^{٣}) سنة، وبهذا فإن سورية تكون قد تحركت مائياً من "دولة وفرة إلى فقر انتهاءً بندرة مائية".

كذلك يشير الجدول (١٣)، أن الموازنة المائية السورية عام ١٩٩٠ سجلت فائضاً مائياً يكاد يتساوى مع الاحتياجات حينها (حوالي ٤٨٢،٨ مليارم^{٣}) انخفض إلى (٣٣٢،٣ مليار م^{٣}) عام ٢٠٠٠، وهذا يعني أن الاحتياجات المائية زادت بمعدل تغير بلغ (٥،١٥٧%) خلال عشرة أعوام، في الوقت الذي زاد فيه السكان بمعدل تغير (٦،١٣٤%)، ومن المتوقع أن يزداد عدد السكان عام ٢٠١٥ إلى (٢٢٩٣٠) ألف نسمة بمعدل تغير (٢،١٨٩%)، وسوف يزداد حجم الطلب على المياه في سورية في نفس العام وفق تقرير وزارة الزراعة إلى حوالي (٣،٢٣ مليار م^{٣})[١٨] أي بمعدل تغير (٣،٢٦٠%). وهذا يعني أن يتحول فيض الماء إلى غيض، وأن

تسجل الموازنة المائية السورية حاجة تقدر بـ (٦١٨،٤ مليار م^{٣}). قد يتفاقم إلى (٨٦٨،٥ مليار م^{٣}) باستبعاد حصة سورية من مياه دجلة. وهناك تقديرات تشير أن الموازنة المائية في سورية دخلت مرحلة عدم التوازن المائي بين الاحتياجات والمتاح منها، وذلك منذ (١٩٩٩م) حيث زاد الطلب الإجمالي للمياه على إجمالي حجم الموارد المائية، فقد أشار تقرير الزراعة والري المعد للخطة الخمسية العاشرة إلى وجود حاجة تقدر بـ (٧٢٧،١ مليار م^{٣}) وصلت إلى ١٢٥،٣ مليار م^{٣} في العام ٢٠٠٥[١٩] وإذا صحت هذه التقديرات فهذا يعني أن حجم الفجوة المائية عام ٢٠١٥ لاشك سيكون أكبر.

الجدول (٣): الموارد والاحتياجات المائية الحالية والمستقبلية في سورية خلال الفترة ١٩٩٠ – ٢٠٢٥م

العام		١٩٩٠	٢٠٠٠	٢٠١٥	٢٠٢٥
إجمالي الموارد المائية (مليار م^3)		٢٨٢،١٩	٢٨٢،١٩	٥٣٢،٢٠	٥٣٢،٢٠
الفاقد بالتبخر		٨٥٠،١	٨٥٠،١	٨٥٠،١	٨٥٠،١
الصافي		٤٣٢،١٧	٤٣٢،١٧	٦٨٢،١٨	٦٨٢،١٨
الاحتياجات المائية	حجم (مليار م^3)	٩٥،٨	١،١٤	٣،٢٣	١٥،٢٧
	نسبة (%)	١٠٠	٥،١٥٧	٣،٢٦٠	٣،٣٠٣
عدد السكان	عدد (ألف)	١٢١١٦	١٦٣٢٠	٢٢٩٣٠	٢٧٥٨٠
	نسبة (%)	١٠٠	٦،١٣٤	٢،١٨٩	٦،٢٢٧
نصيب الفرد (م^3)	إجمالي	١٥٩١	١١٨١	٤،٨٩٥	٧٤٤
	صافي	١٤٣٨	١٠٦٨	٧،٨١٤	٣،٦٧٧
الفجوة المائية		+ ٤٨٢،٨	+ ٣٣٢،٣	– ٦١٨،٤	– ٤٦٨،٨

مصدر الأرقام:

– صومي – داود، ٢٠٠١، ص٥.

– مخيمر – حجازي، ١٩٩٦، ص٧٣.

– المكتب المركزي للإحصاء، ١٩٩٢، جدول ٢/٦، ص٥٦. و٢٠٠٥، جدول ٢/١٠، ص٦٨.

– المكتب المركزي للإحصاء، دراسة الإسقاطات السكنية ٢٠٠٥ – ٢٠٢٥، ص١٦.

أما مع حلول عام ٢٠٢٥ فمن المتوقع أن يصل عدد السكان إلى (٦،٢٧) مليون نسمة تقريباً، وسترتفع احتياجاتهم المائية إلى حوالي (١٥،٢٧ مليار م^3)، ليتضاعف بذلك حجم الفجوة المائية ويبلغ (٤٦٨،٨ مليار م^3) أي تقريباً نفس الفائض المائي الذي سجل عام ١٩٩٠. ولكن

لوزارة الري سيناريو أكثر تفاؤلاً، فقد وضعت عام ٢٠٠٥ مشهداً مستقبلياً لاستخدامات المياه في العام الهيدرولوجي (٢٠٢٤- ٢٠٢٥) مع افتراض إتباع سياسة سكانية رشيدة وثبات المساحة المروية بحدود ما كانت عليه عام (٢٠٠٢م) والتطبيق الكامل لتقانات الري الحديث في الزراعة، فوجدت أن حاجة الموازنة المائية ستصل إلى (٥٥٥،١ مليار م^{٣})[٢٠].

إذاً سورية أضحت مهددة جدياً في أمنها المائي، وباتت صورة "الندرة المطلقة" هي صورة المستقبل حتى مع أكثر السيناريوهات تفاؤلاً، الأمر الذي قد يجعل سورية ترزح تحت ضغوط وأزمات حقيقية، وينذر بأزمة بنيوية على مستوى الأمن المائي الوطني ومن ثم الأمن الغذائي الذي يشكل أحد مرتكزات السياسة الزراعية السورية.

ومما يزيد المسألة تعقيداً اشتراك سورية في بعض أحواضها النهرية مع دول الجوار الجغرافي، مما يترك فاعلية هذه الموارد رهينة للعلاقات الدولية القائمة التي تعتمد أساساً على قوة هذه العلاقات من جهة، والاحترام المتبادل للاتفاقيات الدولية من جهة أخرى، وقد ترتب على ذلك أن الشأن المائي لدول شرقي المتوسط، كما في كثير من مناطق العالم لم يعد شأناً داخلياً صرفاً، إنما تتداخل فيه العوامل الاقتصادية والسياسية والإقليمية والدولية، وتتعارض بسببه المصالح الحيوية في ظل نوع من المنافسة على المنطقة، ولذلك ولكي يكون المشهد المائي أكثر وضوحاً لابد من مقارنة مع دول الجوار الجغرافي، وكما هو واضح في الجدول (٤)، والشكل البياني (٣)، توجد انحدارات شديدة بين دول المنطقة سواء في الحجم الإجمالي للموارد أو في نصيب الفرد ، تتدرج من (٨٨٠ مليون م^{٣})

الجدول (٤)

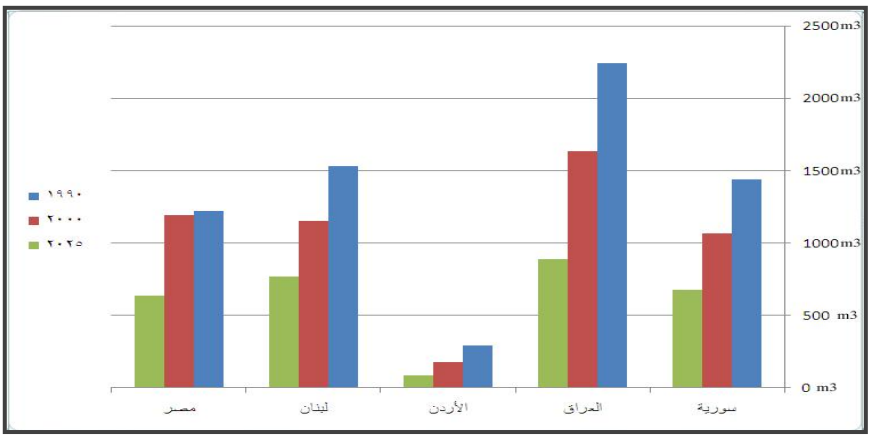

الشكل البياني (٣) نصيب الفرد من الموارد المائية في سورية ودول الجوار الجغرافي أعوام (١٩٩٠ - ٢٠٠٠ - ٢٠٢٥)

في الأردن، حتى (٥،٦٣ مليار م^3) في مصر، ناهيك عن تركيا التي تبلغ مواردها المائية حوالي (١١٠ مليار م^3) أي أن الفارق بينها وبين الأردن يصل إلى حوالي ١٢٥ ضعف، كذلك تتفاوت حصة الفرد من الماء بشكل كبير، ففي عام ١٩٩٠ قدر نصيب الفرد العراقي بنحو عشرة أضعاف نظيره الأردني، ومع ذلك يمكن القول بأن مستوى الأمن في الميزان المائي للدول المشار إليها من وجهة نظر الفجوة المائية كان مقبولاً حيث سجلت جميع الدول فائضاً مائياً واستمر هذا الفائض في الميزانية حتى عام ٢٠٠٠، باستثناء الأردن التي سجلت في ذلك العام حاجة مائية تقدر بنصف موارده المائية المتاحة أي حوالي (٤٠٠ مليون م^3)، ولكن مع حلول عام ٢٠٢٥، يتوقع أن تسجل كل دول المنطقة تقريباً نقصاً مائياً يتراوح بين (١٥،١ مليار م^3) في الأردن، و (٢،٣٩ مليار م^3) في مصر، ويتوقع لتركيا أن تكون الدولة الوحيدة في المنطقة التي تسجل فائضاً مائياً، فقد بلغت احتياجاتها المائية مع نهاية القرن الماضي حوالي (٩،٢٥ مليار

م٣) أي بنسبة (٥،٢٣%) من مواردها المائية المتاحة للاستخدام (المرجع السابق، ص ٢٤٢)، ويمكن من خلال المؤشرات والنسب السابقة على المستوى الدولي، ومن وجهة النظر الجيوبولتيكية الخروج بالنتائج الآتية:

١- مع ارتفاع معدلات النمو السكاني في منطقة شرقي المتوسط ستشهد المنطقة أزمة مائية حادة نتيجة زيادة الطلب على الماء وعجز الموارد عن تغطية هذا الطلب، الجدول رقم (٤)، وستكون هذه الأزمة "حبلى بعنف سياسي يقرع طبوله ويتردد صداه عاجلاً أم آجلاً"، خاصة أن نموذج الحروب على الماء مألوفة في التاريخ الإنساني، وقد أشارت دراسة أمريكية أنه "إذا استمرت أنماط الاستهلاك الحالية مع نقص كمية المياه وتغير نوعيتها للأسوأ فإن هذا يقود إلى احتدام المنافسة حول المياه ومن ثم الصراع" وبنغمة مماثلة لكن أكثر تهويلاً أشار مركز الدراسات الإستراتيجية في لندن في أواخر القرن الماضي "إن الشرق الأوسط يقف على حافة أزمة كبرى أخرى هي أزمة الموارد الطبيعية"[٢١].

٢- قد يترتب على النتيجة السابقة أن يتحول الماء إلى أهم عنصر على الإطلاق من عناصر القوة الطبيعية لدول المنطقة، وأن يسهم بشكل فاعل في رسم الجغرافية السياسية للمنطقة وارثاً بذلك دور النفط في إعادة توزيع الأثقال والأوزان الجيوبولتيكية. وإذا كانت الحرب العالمية الثانية– أهم صراعات القرن الماضي – من إملاء البترول كما قيل، وكان وحده أعظم ماريشلات تلك الحرب، ومصممي استراتيجياتها[٢٢] فلا شك بأن الماء سيكون وقود معظم صراعات القرن الحالي لاسيما في منطقة شرقي المتوسط. ولذلك قد لا تخلو طاولة حوار بين دول المنطقة أفراداً أو جماعات لاسيما سورية ودول الجوار من ملف يعالج المسألة المائية، ولاشك بأن تركيا ستكون من أكبر الرابحين إن لم تكن الرابح الأوحد، وذلك بما تمتلكه من فائض مائي، فهذا وحده سيزيد من عوامل القوة الطبيعية لديها ويعطيها قيمة مضافة في الوزن الجيوبولتيكي مستقبلاً وقدرة تفاوضية أكبر، ستمكنها من لعب دور إقليمي ودولي أكبر.

٣- مع انتقال الوضع المائي في المنطقة من "الوضع الاقتصادي والقانوني والدبلوماسي إلى المجال العسكري"، وفي ظل تزايد العجز المائي في إسرائيل عن مسايرة معدلات الاستهلاك الحالية . حيث يقدر أن العجز المائي فيها مع نهاية العقد الأول من القرن الحالي قد يصل إلى أكثر من ٣٠% من حاجتها الكلية، أو ما يعادل نحو ٥٠% من حجم الطلب الاستهلاكي على المياه، أي ما يقارب ٨٠٠ مليون م٣[٢٣] يتوقع أن تزداد إسرائيل تعنتاً وعدوانية، وستكون المسألة المائية باعثاً على توتر عنيف تتزايد حدته بمقدار نقص الماء وعدم قدرته على تلبية حاجات السكان، لاسيما وأن المياه لم تغب يوماً عن ذهن الساسة الإسرائيليين بل كانت كامنة حيناً وظاهرة أحياناً أخرى في حروبها العدوانية على الدول العربية، وهذا سيزيد من تمسكها بالأراضي التي احتلتها عام ١٩٦٧ في أبسط الأحوال إن لم تفكر جدياً بالتوسع والتمدد.

٢-٢: معادلة السكان والماء ترين على معادلة السكان والأرض الزراعية

فإذا ما انتقلنا إلى سباق السكان والأرض والزراعة، باعتبارها أساس الإنتاج، فليس هناك حاجة إلى تكرار أن الإيقاع الأساسي الذي يسيطر على الأرقام بين الأرض والسكان هو الاختلال شأنه في ذلك شأن الاختلال بين السكان والماء، فالسكان في تزايد مستمر، والأرض أقرب إلى الثبات، أو هي في تقدم بطيء الخطى في أحسن الأحوال.

فتوضح المقارنة بين السكان والأرض المزروعة كما في الجدول (٥)، والشكل البياني(٤)، ارتفاع عدد السكان بمعدل تغير بلغ (٢٣٠%)، أي تزيد عن المثلين بين عامي ١٩٨١ و٢٠١٠، أما المساحة المزروعة فقد ارتفعت من (٣٨٥٣) ألف هكتار عام ١٩٨١، إلى (٤٨٥٢) ألف هكتار عام ١٩٩٤، بمعدل تغير بلغ (٩،١٢٥%)، ثم انخفضت إلى (٤٧٢٩) ألف هكتار عام ٢٠٠٤، بمعدل تغير بلغ (٧،١٢٢%)، وارتفع مجدداً إلى (١٢٤%) عام ٢٠١٠، أي أن معدل التغير يتأرجح حول (١٢٥%) تقريباً مقارنة بعام ١٩٨١، أي بزيادة (٢٥%) تقريباً. ونتيجة لذلك هبط متوسط نصيب الفرد

الواحد من الأرض المزروعة من (٤٢،٠) هكتار عام ١٩٨١، إلى (٣٥،٠، ٢٦،٠، ٢٣،٠) هكتار في السنوات ١٩٩٤ و٢٠٠٤ و٢٠١٠، أي أصبح نحو النصف تماماً عام ٢٠١٠ مقارنة بعام ١٩٨١، وهذا مرده أن عملية استصلاح أراضي جديدة وإدخالها في مجال الإنتاج الزراعي لم تواكب الزيادة السكانية، الأمر الذي يعبر بصورة واضحة عن محدودية هذا المورد الطبيعي وسوف تزداد بالتالي الحاجة إلى تكثيف الاستخدام وتحسين إنتاجيته.

الجدول (٥)

تطور نصيب الفرد من الأرض الزراعية خلال الفترة (١٩٨١ – ٢٠١٠)

العام	السكان		المساحة المزروعة		نصيب الفرد		المساحة المحصولية		نصيب الفرد	
	عدد* (ألف نسمة)	معدل التغ (%)	مساحة* (أل	نسبة تغير	مساحة / هـ /	معدل التغ (%)	مساحة* (ألف	معدل التغير (%)	مساحة /	معدل التغ (%)
١٩٨١	٩٠٤٦	١٠٠	٣٨٥٣	١٠٠	٤٢،٠	١٠٠	٦٩،٣٩٣٧	١٠٠	٤٣،٠	١٠٠
١٩٩٤	١٣٧٨٢	١٥٢	٤٨٥٢	٩،١٢٥	٣٥،٠	٣،٨٣	٥٦،٤٩٢٧	١،١٢٥	٣٥،٠	٣،٨١
٢٠٠٤	١٧٩٢١	١٩٨	٤٧٢٩	٧،١٢٢	٢٦،٠	٩،٦١	٩٩،٤٨٧٨	٩،١٢٣	٢٧،٠	٧،٦٢
٢٠١٠	٢٠٨٦٦	٢٣٠	٥،٤٧٩٣	١٢٤	٢٣،٠	٧،٥٤	٣،٤٩٢٤	١٢٥	٢٣،٠	٥٣

*** مصدر الأرقام:**

– المكتب المركزي للإحصاء، ١٩٩٦، جدول ٤/٦، ص١٠٩، و ١٩٨٢، جدول ٤/٧، ص١١٦. و٢٠٠٥، جدول ٤/٦، ص١١٣. و٢٠٠٨، جدول ٢/٣، ص٥٩، و٢٠١٠، جدول ٢/٣، د.ت، عن ملف الكتروني.

– وزارة الزراعة: ١٩٨٣، جدول ٥، ص٣٤- ٣٥، و ٢٠٠٢، جدول ٧، د. ت، و٢٠٠٤، جدول ٧، د. ت، و ٢٠١٠، جدول (٧) و(٣)، د. ت، عن الموقع الالكتروني لوزارة الزراعة www.syrian-agriculture.org تصفح بتاريخ ٢٠١٢/٣/٢٣.

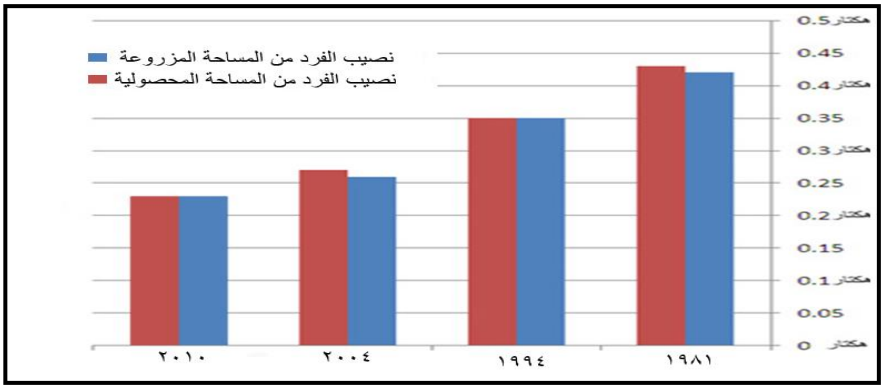

الشكل البياني (٤) تطور نصيب الفرد من المساحة المزروعة والمساحة المحصولية بين عامي ١٩٨١ – ٢٠١٠

الجدول (٦) تطور نصيب سكان الريف من الأرض الزراعية بين عامي ١٩٨١-٢٠١٠

العام	السكان الريفيين		حصة الفرد من المساحة المزروعة		حصة الفرد من المساحة المحصولية	
	العدد (ألف نسمة)	نسبة تغير (%)	مساحة (هكتار)	نسبة تغير (%)	مساحة (هكتار)	نسبة تغير (%)
١٩٨١	٧٨،٤٢٥٢	١٠٠	٩٠،٠	١٠٠	٩٢،٠	١٠٠
١٩٩٤	٨،٦٩١٧	٦،١٦٢	٧٠،٠	٧،٧٧	٧١،٠	١،٧٧
٢٠٠٤	٩٥٢٠	٨،٢٢٣	٤٩،٠	٤،٥٤	٥١،٠	٤،٥٥
٢٠١٠	٩٥٨٦	٢٢٥	٥٠،٠	٥،٥٥	٥١،٠	٨،٥٥

مصدر الأرقام:- بيانات الجدول السابق رقم (٥).

- المكتب المركزي للإحصاء، ١٩٩٤، جدول رقم (٣)، و٢٠١٠، جدول ٢/١٢، د.ت، عن ملف الكتروني.

أما المساحة المحصولية، فقد ارتفعت من (٦،٣٩٣٧) ألف هكتار عام ١٩٨١، إلى (٥،٤٩٢٧) ألف هكتار عام ١٩٩٤، بمعدل تغير بلغ (١،١٢٥%)، ثم انخفضت المساحة المحصولية إلى (٩،٤٨٧٨) ألف هكتار عام ٢٠٠٤، ثم عاودت ارتفاعها إلى (٣،٤٩٢٤) ألف هكتار عام ٢٠١٠، وقد انخفض معدل التغير بين عامي ١٩٨١ و٢٠٠٤ إلى (٩،١٢٣%)، ثم ارتفع إلى (١٢٥%) بين عامي ١٩٨١ و٢٠١٠، أي أنه هو الآخر يتأرجح حول (١٢٥%)، وعلى هذا الأساس انخفض نصيب الفرد من المساحة المحصولية من (٤٣،٠) هكتار إلى (٢٣،٠) هكتار بين عامي ١٩٨١ و٢٠١٠، أي أنه انخفض إلى نحو (٥٣%) من نصيبه عام ١٩٨١.

ويمكن تلخيص ما سبق على الشكل التالي: الأرض المزروعة والمحصولية ثابتة إلى حد ما لم تزداد عملياً، أما السكان فقد زاد عددهم إلى الضعفين، وترتب على ذلك انخفاض نصيب الفرد من الأرض المزروعة والمحصولية إلى النصف تقريباً. وبذلك أصبح كل أربعة سوريين تقريباً يعيشون على هكتار واحد من الأرض المزروعة أو المحصولية عام ٢٠١٠ مقابل اثنين فقط عام ١٩٨١.

هذا عن مجموع السكان ككل، أما إذا اقتصرت المقارنة بين الأرض والسكان، على سكان الريف، فيلاحظ أن سكان الريف كما هو واضح في الجدول (٦)، رغم تراجع نسبتهم المئوية بالنسبة لإجمالي السكان في سورية، إلا أن نصيبهم من الأرض المحصولية والمزروعة آخذ بالتناقص بسبب ارتفاع حجمهم المطلق إلى حوالي الضعف، وترتب على ذلك انخفاض نصيب الفرد من المساحة المزروعة والمساحة المحصولية إلى نصف هكتار تقريباً في عامي ٢٠٠٤– ٢٠١٠، بعد أن كان هكتاراً واحداً تقريباً عام ١٩٨١.

١-٢-٢: الكفاية الغذائية..؟

لا شك بأن الأرقام السابقة تشير إلى الضغط الواضح على الأرض والزراعة ومن ثم الإنتاج الزراعي، وهذا يثير التساؤل عن مدى تحقيق الكفاية الغذائية، أو الأمن الغذائي، الذي لم يعد مجرد مسألة اقتصادية، تبحث وفق عناصر بيئية، ومائية، مرتبطة بالربح والخسارة، بل أصبح مسألة كيانية لدولة مثل سورية تحيق المخاطر بأمنها الوطني، طالما أن الغذاء يشكل بعداً أساسياً من أبعاد "المركب الايكولوجي للدولة" والذي يجب أن يسير نموه بتناسق وانتظام مع تزايد السكان حتى يسلم الجسم الكامل للدولة.

وللإجابة على هذا التساؤل سيتم تناول موضوع الكفاية الغذائية مقتصرين في دراستها على نوع واحد من المنتجات الزراعية، ألا وهي الحبوب باعتبارها مكون رئيسي من المكونات الغذائية التي تدخل في الغذاء اليومي للسكان، كما يعدها الكثيرون حجر الزاوية في الأمن الغذائي وهذا ما أعطاها بعداً استراتيجياً، وضمن هذه العائلة الغذائية سيتم التركيز على محصول القمح وذلك للأسباب التالية:

١- يعد القمح أهم سلعة إستراتيجية لأهميته في الحصول على رغيف الخبز وهو أبسط مقومات الحياة التي يجب توفيرها للسكان.

٢- يعد القمح أحد أهم العناصر التي ترتكز عليه أساليب التأثير الاقتصادي في القرار السياسي للعديد من دول العالم وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، ودول السوق الأوربية المشتركة الموردين الأساسيين للقمح العالمي، وعليه فإن رغيف الخبز الذي يمثل الأمن الغذائي نقطة البداية لأي تحرر صادق من التبعية الاقتصادية والسياسية، وهذا يعني أن القمح قد يستخدم كسلاح غذائي أساسي للتأثير على قرارات الدول وخاصة النامية منها. وفي هذا السياق يمكن التذكير أن أول برنامج تجسسي

بالأقمار الصناعية وضع من قبل الولايات المتحدة– وكان يطلق عليه اسم Agrostar– كانت غايته التجسس على مردود الاتحاد السوفياتي السابق من القمح.

٣- يساهم القمح بما يقرب من أربعة أخماس السعرات الحرارية المستمدة من الحبوب يومياً ويحتوي مواداً بروتينية ومواداً دهنية، فضلاً عن المواد المعدنية والفيتامينات الأخرى الأساسية في غذاء الإنسان.

٤- يعد القمح أكثر المحاصيل الزراعية أهمية في خريطة النشاط التجاري العالمي، وقد تبوأ هذا المركز نتيجة الثورة الصناعية والثورة الديموغرافية التي نجمت عن الثورة الأولى.

٥- تنامي الطلب على القمح كسلعة إستراتيجية لأغراض عديدة أخرى منها ضرورة خلط أنواع من القمح بعضها ببعض حتى يتسنى استخدامها صناعياً بما يحقق الأهداف المرسومة نتيجة لارتفاع المستوى المعاشي للسكان فضلاً عن التقلبات الطبيعية[٢٤].

وكما هو واضح في الجدول (٧)، والشكلان البيانيان (٥) و(٦)، اللذان يبينان تطور إنتاج ونسبة الاكتفاء الذاتي من الحبوب والقمح في سورية بين عامي ١٩٨١ و٢٠١٠، يلاحظ أن سورية عانت مع بداية الثمانينات من عجز واضح في تحقيق الكفاية الذاتية سواء من الحبوب بشكل عام أو القمح بشكل خاص، فقد بلغ العجز أو النقص حوالي (٦،١٩%) من حاجة السكان للحبوب، و (٨،٢٣%) من حاجة السكان للقمح، ويعود ذلك للسياسة التي كانت متبعة في أواخر السبعينات وبداية الثمانينات من القرن الماضي والتي غالت بالاهتمام بالصناعة على حساب الزراعة، ولذلك لم يكن ممكناً حينها تحقيق الأمن الغذائي، وكانت سورية مستورداً للغذاء في مرحلة كان النمو السكاني فيها مرتفعاً، وهذا بطبيعة الحال يفرض ضغوطاً شديدة على الطلب الغذائي، ويعتبر عام ١٩٨٥ العام الذي انكشفت فيه الأزمة البنيوية للاقتصاد السوري وتضخمت

فيه مؤشرات تدهور الأمن الغذائي، فقد انخفضت حصة الفرد من الحبوب من (٨،٣٩٢) كغم عام ١٩٨١، إلى (٢٤٠) كغم عام ١٩٨٥، ومن القمح من (٢٣٠) كغم، إلى (١٦٧) كغم بنفس الفترة، وغدت سورية تستورد أكثر من خمسي حاجتها من القمح من الخارج في مرحلة برز فيها تحدي العجز الغذائي على مستوى عالمي.

ولكن مع حلول ١٩٨٧-١٩٨٩ انكشفت مشكلة الأمن الغذائي بشكل واضح، وبرزت كتحدي مصيري لاسيما في ظل جفاف وقحط وتفاقم عجز الدولة عن تمويل المستوردات بسبب تدهور احتياطي القطع النادر فيها وانخفاض نصيب الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي من ٢٩% عام ١٩٨٥، إلى ١٨% عام ١٩٨٦، ولم يعد هناك دقيق يكفي لأكثر من يومين ووصل متوسط العجز في الحبوب ما يقارب نصف العجز الغذائي، وهو ما أطلق صفارات الإنذار القصوى التي تطلق عادة في أوقات الأزمات الكبرى ووضع الأمن الغذائي وفي مقدمته القمح في سلم الأولويات الكبرى للأمن الوطني، وأصبحت مقولة "القمح أولاً" تمثل العنوان الأساسي في سياسة الاكتفاء الذاتي ونتيجة لذلك استطاعت سورية رفع إنتاجها من القمح وتحقيق كفايتها الغذائية منه عام ١٩٩٤، في حين سجلت عام ٢٠٠٤ فائضاً عن حاجة الاستهلاك يقدر بـ (٩،١٣%) من حاجة السكان، ارتفع هذا الفائض إلى (٣١%) من حاجة السكان عام ٢٠٠٧. وفي الحبوب استطاعت أن تقلص حجم الفجوة الغذائية فقد استطاعت تأمين (٢١،٨٧%) من إجمالي الاحتياجات المحلية من الحبوب عام ١٩٩٤، تراجعت هذه النسبة قليلاً عام ٢٠٠٤ إلى (٥٤،٨٤%)، ثم زادت ثانية إلى (٧٩،٨٦%) عام ٢٠٠٧. وبذلك استطاعت سورية أن تحقق تقدماً كبيراً في إنتاج الحبوب لاسيما القمح في ظل معدلات نمو سكاني مرتفعة (لم تقل عن ٢٥ بالألف)، تعد من أعلى معدلات النمو السكاني في العالم، وأصبحت سورية الوحيدة في المنطقة تقريباً التي يعد رغيف الخبز فيها

غير مرتهن للمساعدات الخارجية ولا الخارجية ولا للبنك الدولي وإنما لسواعد أبناءها وهذا تم ضمن محيط عربي يعاني من العجز، فقد شكل ما استورده المنطقة العربية من الحبوب عام ٢٠٠٣، حوالي ١٧% من حجم التجارة العالمية للحبوب، مع أن سكانها يشكلون ٦،٤ % من سكان العالم[٢٥]، وهذا ما يفسر كون السياسة الخارجية لبعض هذه الدول معتقلة ومرتهنة.

وتجدر الإشارة أنه مع نهاية عام ٢٠٠٧، ومع اشتداد موجة الجفاف التي أصابت سورية– والتي بدأت عام ٢٠٠٦ واستمرت حتى عام ٢٠٠٩، وبلغت ذروتها نهاية عام ٢٠٠٧ وعام ٢٠٠٨، وتعد أسوأ موجة جفاف مرت منذ خمسة عقود[٢٦]– تراجع إنتاج سورية من القمح إلى (٧،٩٣%) من إجمالي الاحتياجات المحلية من القمح عام ٢٠٠٨ ثم إلى (٦٩%) عام ٢٠٠٩، واستوردت سورية القمح لأول مرة بعد النقص الذي تسببت فيه السنة الثانية والثالثة من الجفاف، ولكن ذلك لم يكن سوى وضع طارئ واستثنائي لا يختلف مع الاتجاه العام المتمثل في قدرة سورية على تحقيق كفايتها الذاتية من أهم المحاصيل الإستراتيجية وهي القمح.

جدول ٧

الشكل البياني (٥) تطور إنتاج ونسبة
الاكتفاء الذاتي من الحبوب بين عامي
١٩٨١ – ٢٠٠٧

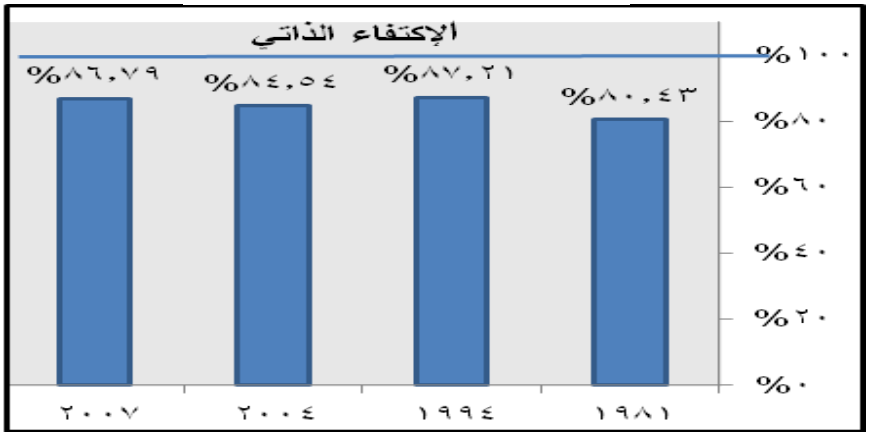

الشكل البياني (٦) تطور إنتاج ونسبة
الاكتفاء الذاتي من القمح بين عامي
١٩٨١ – ٢٠٠٩

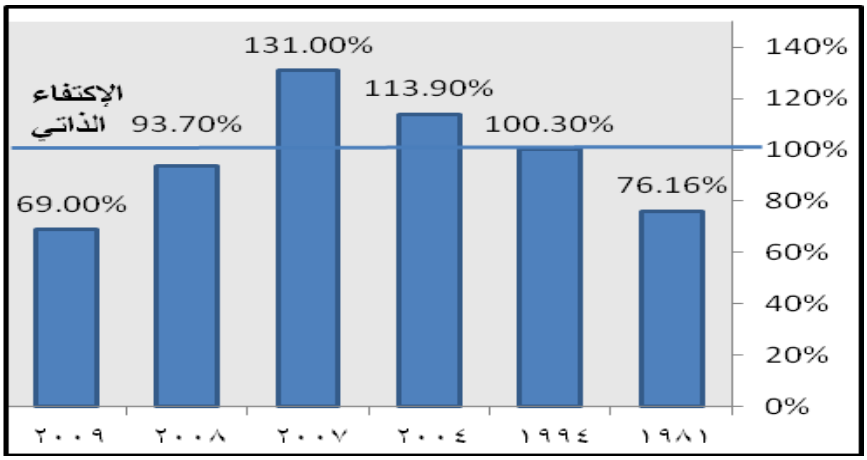

٣-٢: في مقعد ضنك بين مقعدين "أداء إقتصادي متواضع ونمو سكاني مرتفع"

تم في الصفحات السابقة تحليل للعلاقة بين السكان من جهة والأرض والماء من جهة أخرى، ولكن الأرض والماء لا تشكلان كل الاقتصاد، فهناك الصناعة والخدمات وغيرها من الأنشطة الاقتصادية الأخرى، ولهذا فإن المقياس الحقيقي لتلك العلاقة إنما هو الناتج المحلي باعتباره حصيلة الجهد الإنمائي لأي بلد، مثلما تعد الزيادة السكانية خلاصة تأثير العوامل المختلفة على السكان.

١-٣-٢: إيقاع العلاقة بين النمو السكاني والأداء الإقتصادي

لا توجد في علم الاقتصاد قاعدة معيارية أو قياسية ثابتة تضبط نسبة النمو الاقتصادي بالنسبة للنمو السكاني، فهناك من يرى أن بلدان مثل سورية ومصر تحتاج إلى معدلات نمو مستدامة لا تقل عن ٨% سنوياً، والاحتفاظ بها على مدى زمني طويل نسبياً يبلغ ٢٥-٣٠ سنة[٢٧]، في حين أن الاتجاه العام بالنسبة للدول النامية يفضّل أن يكون معدل النمو الاقتصادي الحقيقي أعلى من معدل النمو السكاني بنحو ضعفين أو ثلاثة أضعاف، بحيث كلما ارتفع معدل النمو الاقتصادي عن معدل النمو السكاني ارتفع الفائض الاقتصادي وزاد الدخل الوطني أمكن اقتطاع قسم منه لغايات التنمية الاجتماعية عموماً والتنمية البشرية خصوصاً[٢٨]، وبالتالي السير نحو البناء الصحيح لجسم الدولة البشري، أما في حال تخلف النمو الاقتصادي عن النمو السكاني فإن التزايد المرتفع للسكان يتحول إلى خطر ماثل ونقطة ضعف في خريطة القوة السكانية ويراكم على الدولة أعباء إضافية. وكما هو واضح في الجدول (٨)، وفي الشكل البياني (٧)، تم تقسيم الفترة المدروسة إلى ست فترات أو مراحل زمنية، كل مرحلة منها تنتظم حوالي خمس سنوات[٢٩].

١- **الفترة الأولى:** (١٩٨٠ ـ ١٩٨٥)

سجلت هذه الفترة عجزاً واضحاً للنمو الاقتصادي عن مواكبة النمو السكاني الذي يعتبر من أعلى المعدلات التي حققها الاقتصاد في سورية، فقد بلغ نحو (٢،٣%)، في حين أن النمو الاقتصادي لم يتجاوز (٧،٢%). ومرد ذلك أن هذه المرحلة ترافقت مع الأزمة الاقتصادية البنيوية التي عانى منها الاقتصاد السوري فقد تراجعت وتيرة التعبئة التنموية الاقتصادية التوسعية التي شهدتها فترة السبعينات، ووصلت إلى أفق مسدود بسبب تناقص مواردها التمويلية لصالح تكثيف وتيرة التعبئة السياسية والاجتماعية، التي تسارعت طرداً مع ازدياد الضغوط الداخلية والخارجية على السياسة السورية، والتي أثرت مباشرة في انحسار المساعدات العربية القائمة على اعتبارات جيوسياسية لتقسيم الوظائف بين أطراف النظام العربي، ليترافق هذا الانحسار مع أثر الانخفاض أسعار النفط على تحويلات العمالة السورية، وانخفاض عوائد العبور والترانزيت[٣٠].

٢- **الفترة الثانية:** (١٩٨٥ ـ ١٩٩٠)

استمرت خلال هذه الفترة الاتجاهات التطورية السابقة ولكن بإيقاعات وخطى أسرع، وازدادت الهوة والخلل بين معدلي النمو، فقد انخفض فيها معدل النمو الاقتصادي إلى أدنى مستوى له خلال فترة الدراسة، فقد بلغ (- ٢،٠%) في حين بقي النمو السكاني محافظاً على معدلاته المرتفعة (٣،٣%)، ويمكن تعليل ذلك بأن الأزمة التي مر بها الاقتصاد السوري كانت قد استفحلت واكتملت (١٩٨٧)، بعد أن تم الاعتراف بها رسمياً عام ١٩٨٦ في صورة متاعب اقتصادية، ذلك أن سورية ظلت طوال الفترة السابقة تنكر الأزمة التي تنحدر إليها، مما جعل بعض الاقتصاديين يطلقون على تلك المرحلة "مسار النعامة" وهنا لابد من الإشارة أن هذا الخلل بين الأداء الاقتصادي والنمو السكاني ترافق مع عدة

أمور[٣١] نابعة من صميم الموقع الجغرافي السياسي لسورية وتشير إلى تخلف الموضع عن القيام والنهوض بأعباء الموقع أهمها:

أ- بوادر بداية الخروج من الحرب الباردة إلى ما بعدها بما يحتمله ذلك حينها من تغيرات جيوبولتيكية انتقالية مقبلة في المنطقة والعالم.

ب-شروع سورية باستعادة دورها ومكانتها الإقليمية في محيط جيوستراتيجي ملتهب بالاستقطابات والصراعات.

ت-المضي ببرنامج التوازن الاستراتيجي مع الكيان الصهيوني جعل سورية منكبة على تحديث قدراتها الدفاعية بتسديد قسم من ديونها للاتحاد السوفياتي السابق.

ولذلك لم يعد التصحيح الاقتصادي مجرد حاجة اقتصادية داخلية لاستعادة التوازن والحفاظ على الاستقرار فحسب بل وضرورة إستراتيجية للموقع الإقليمي لسورية ودورها الإستراتيجي في صراعات المنطقة. وفي ضوء ذلك حددت سورية بوصلتها الاقتصادية حينها في الانتقال من مرحلة التحويل الاشتراكي التي امتدت على مدى عقدين من الزمن إلى السير الحذر والتدريجي في طريق التحرير الاقتصادي والانفتاح على القطاع الخاص واقتصاديات السوق.

الجدول (٨) الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد منه بين عامي ١٩٨٠-٢٠١٠

(بأسعار عام ٢٠٠٠ م الثابتة)

العام	الناتج المحلي الإجمالي		عدد السكان		نصيب الفرد	
	مليون ل.س*	معدل النمو	ألف نسمة	معدل النمو	ل.س	معدل النمو
١٩٨٠	٤٥٠٦٥٧	_	٨٧٠٤	_	٥١٧٧٦	_
١٩٨٥	٥١٥٩٨٦	٧،٢	١٠٢٦٧	٢،٣	٥٠٢٥٧	٥،٠ -
١٩٩٠	٥١٠٥٤٨	٢،٠ -	١٢١١٦	٣،٣	٤٢١٣٨	٥،٣ -
١٩٩٥	٧٥٦٤٠٤	٧،٧	١٤٢٨٥	٢،٣	٥٢٩٥١	٥،٤
٢٠٠٠	٩٠٣٩٤٤	٥،٣	١٦٣٢٠	٦،٢	٥٥٣٨٩	٩،٠
٢٠٠٥	١١٥١٤٦٢	٨،٤	١٨٢٦٩	٢٥،٢	٦٣٠٢٨	٥٨،٢
٢٠١٠	١٤٦٩٧٠٣	٨٥،٤	٢٠٨٦٦	٦،٢	٧٠٤٣٥	٢،٢

***مصدر الأرقام: – المكتب المركزي للإحصاء، ٢٠٠٨، جدول١٥/٢١، ص٤٧٨ – ٤٧٩. و ٢٠١١، جدول ١٥/٢١، د. ت، عن ملف الكتروني.**

الشكل البياني (٧) تطور معدل النمو الاقتصادي[٣٢] في سورية بين عامي ١٩٨٠ - ٢٠١٠

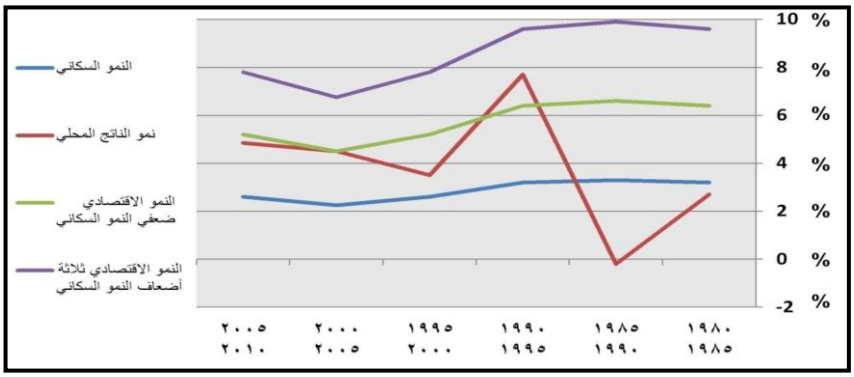

٣- الفترة الثالثة: (١٩٩٠ – ١٩٩٥)

ساعدت الإجراءات وسياسات التصحيح الاقتصادي في سورية مع بداية التسعينات، وبدء إنتاج النفط الخفيف، إلى إنعاش الاقتصاد الوطني والخروج من الأزمة التي عصفت به[٣٣] فقد سجل النمو

الاقتصادي نمواً وارتفاعاً ملحوظاً إلى نحو (٧،٧%) مقابل (٢،٣%) للنمو السكاني، وهذا أعطى دلالة قوية على الطاقة الكامنة ضمن الاقتصاد الوطني وقدم دلائل عن الإمكانات التي يمكن تحقيقها في حال إتباع السياسات السلمية في التأثير في الاقتصاد الوطني[٣٤].

لكن ذلك لا يعني أن معدل النمو الاقتصادي قد تمكن من استيعاب تبعات النمو السكاني خلال هذه المرحلة، لأن هذا الاستيعاب يرتبط بالتنمية وليس بالنمو الاقتصادي لأن النمو الاقتصادي شرط لعملية التنمية التي تتمثل مؤشراتها في الأسئلة الثلاث. ماذا حصل للفقر المطلق؟ ماذا حصل للبطالة؟ ماذا حصل لتوزيع الدخل؟ فارتفاع معدل النمو الاقتصادي هو مجرد إمكانية لانفتاح النافذة السكانية على النافذة الاقتصادية لتوسيع حجم الاقتصاد الوطني في تحقيق غايات التنمية[٣٥].

٤- الفترتين الرابعة والخامسة: (١٩٩٥ – ٢٠٠٥)

يمكن اعتبار المرحلتين الرابعة والخامسة كمرحلة زمنية واحدة لأنهما تتصفان بملامح وأعراض واحدة تقريباً سواء من حيث الأداء الاقتصادي أو السلوك الديموغرافي، فمن حيث السلوك الديموغرافي، شكلت بداية المرحلة إيذاناً بتراجع معدل النمو السكاني ما يشير بخروج المجتمع السوري من مرحلة النمو السكاني الانفجاري إلى مرحلة النمو السكاني المتأخر أو ما يعرف بالدور الانتقالي.

أما من حيث الأداء الاقتصادي فقد أخذ الاندفاع الذي أبداه القطاع الخاص في المرحلة السابقة لاسيما خلال السنوات الأربع الأولى (١٩٩٠- ١٩٩٤) بالإنحسار بوتيرة سريعة، فقد تراجع الاستثمار في القطاع الخاص بشكل حاد ليشكل بمعدل وسطي (١٥،٨%) من إجمالي الناتج المحلي للفترة (١٩٩٧-٢٠٠٣)، بعد أن وصل متوسط هذه النسبة خلال الفترة السابقة إلى (٥،١٢%) ووصل ذروته في عام ١٩٩٢ محققاً نسبة ١٥% من الناتج المحلي، وهذا ما انعكس على مدى مساهمته في

التجارة الخارجية خصوصاً- حيث شكلت صادراته في عام ١٩٩٨ فقط ٤٣% من صادراته عام ١٩٩٠[٣٦]- وعلى الناتج المحلي عموماً. وتراجع معدل النمو الاقتصادي إلى (١،٤%) خلال إجمالي الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٥)، متقدماً بنسبة ضئيلة على معدل النمو السكاني الذي بلغ حوالي (٤،٢%).

٦- الفترة السادسة (٢٠٠٥ – ٢٠١٠)

تعد هذه الفترة – من حيث معدلات النمو السكاني- امتداداً للفترة السابقة فقد حافظت معدلات النمو السكاني على معدلاتها تقريباً (٦،٢%)، وترسخت معها الخطوات الأولى لخروج المجتمع السوري إلى مرحلة النمو السكاني المتأخر، ولكن هذه الفترة من حيث النمو الاقتصادي ترافقت مع بروز العديد من التحديات التي واجهت سوريا داخلياً وخارجياً، وعلى عدة مستويات أبرزها:

أ- الإستراتيجية الأمريكية التي تمثلت بشكل ضغوط مكثفة وحادة لإرغام سورية على الاندماج في السياق الاستراتيجي الجديد للمنطقة. وما ترتب على ذلك من اضطرابات سياسية وقلاقل أمنية تمثلت في حرب تموز عام ٢٠٠٦، والعدوان على غزة عام ٢٠٠٨.

ب- شهدت سورية خلال ٢٠٠٦ – ٢٠٠٩ جفافاً قاسياً، لم تشهد له نظيراً إلا في أواخر العشرينات من القرن العشرين.

ت- انكشاف أزمة الغذاء العالمي وارتفاع أسعار الغذاء إلى معدلات غير مسبوقة، وتساقط آثار الأزمة المالية العالمية على سورية بشكل سلبي مباشر أو غير مباشر من خلال تراجع الصادرات والتي تعد أبرز محركات النمو الاقتصادي السوري في مرحلة تراجع الانتاج النفطي وتراجع حجم التحويلات الخارجية من المهاجرين[٣٧]. وعلى الرغم من ذلك حافظ الاقتصاد السوري على توازنه بشكل عام فحقق نمواً وسطياً قدره

(٨٥،٤%)، وقد شكل هذا المعدل أقل بقليل من ضعفي معدل النمو السكاني.

وبعد هذا التحليل وبالعودة إلى القاعدة الاقتصادية، التي ترى أن معدل النمو الاقتصادي في سورية يجب أن يكون مثلي معدل النمو السكاني الشكل البياني رقم (٧)، فإن وسطي معدل النمو الاقتصادي المفترض تحقيقه خلال الفترة الأولى هو (٤،٦%) وقد تحقق منه (٧،٢%) بينما يكون الوسطي المفترض تحقيقه خلال الفترة الثانية (٦،٦%) ولم يتحقق منه شيء، أما خلال الفترة الثالثة فكان المعدل الوسطي (٤،٦%)، وقد تحقق منه (٧،٧%)، أما الفترتين الرابعة والخامسة، فالمعدل المفترض تحقيقه هو (٨،٤ %)، وقد تحقق منه (١،٤%) فقط. أما الفترة السادسة فالمعدل المفترض تحقيقه (٢،٥%)، وقد تحقق منه (٨٥،٤%).

وهذا يعني أن النمو الاقتصادي قياساً بالنمو السكاني، جاء انحرافه سالباً عن المعدل المطلوب في كل المراحل والفترات باستثناء الفترة الثالثة. فقد بلغ الانحراف (- ٧،٣%) خلال الفترة الأولى، و (- ٨،٦%) خلال الفترة الثانية و (- ٧،٠%) خلال الفترة الرابعة والخامسة. في حين جاءت الفترة الثالثة الوحيدة بمعدل كان انحرافه موجباً بلغ (+٣،١%). كما سجل النمو الاقتصادي المفترض تحقيقه خلال كامل الفترة (١٩٨٠- ٢٠١٠) انحرافاً سالباً قدره (- ٩،١%)، على اعتبار أن وسطي النمو الاقتصادي بلغ حوالي (٥،٣%)، والنمو السكاني بلغ حوالي (٧،٢%). وفي حال افتراض أن وسطي معدل النمو الاقتصادي يجب أن يكون ثلاثة أمثال وسطي معدل النمو السكاني، فإن النمو يكون انحرافه سالباً على مستوى كامل الفترة وفتراتها الفرعية بـ(- ٦،٤ %) لكامل الفترة، وبـ(- ١،١٠%) للفترة الثانية، باعتبارها سجلت أدنى معدل نمو وبـ(- ٩،١%) للفترة الثالثة، والتي سجلت أعلى معدل نمو.

٢-٣-٢: مستوى المعيشة:

سار إيقاع نصيب الفرد السوري من الناتج المحلي على إيقاع نمو الناتج المحلي معدلاً بنمو السكان، فكما هو واضح في الجدول (٨)، بلغ معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي حوالي (١،٠١%) خلال الفترة (١٩٨٠- ٢٠١٠) ، الذي زاد من (٥١٧٧٦) ليرة عام ١٩٨٠، إلى (٧٠٤٣٥) ليرة عام ٢٠١٠. وقد سجلت الفترة الثانية (١٩٨٥- ١٩٩٠) أدنى معدل نمو بلغ (-٠.٥%). بعد أن هبط نصيب الفرد فيها إلى (٤٢١٣٨ ليرة سورية). في حين سجلت الفترة الثالثة أعلى معدل نمو بلغ حوالي (٤.٥%).

وإذا ما تم الاعتماد على بيانات الأمم المتحدة في تقاريرها للتنمية البشرية ، لتقدير نصيب الفرد من الناتج المحلي الشكل البياني (٨) يتضح أن نصيب الفرد السوري بلغ (١٦٧٣) دولار عام ١٩٨١ ارتفع (٤٧٥٦) دولار عام ١٩٩٠، ثم تراجع إلى (٣٦١٠) دولار عام ٢٠٠٤، ثم عاود ثانية ارتفاعه إلى (٤٧٦٠) دولار عام ٢٠١٠، وهذا يعني أن النمو الاقتصادي اذا كان قد استطاع أن يضاعف نفسه مرتين تقريباً بين عامي ١٩٨١ و ١٩٩٠. إلا أنه بقي ثابتا تقريباً بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠١٠، أي أن معدل نموه كان صفر تقريباً خلال عشرين عاماً، وهذا دليل على تواضع أداء أظهره الاقتصاد السوري الأمر الذي انعكس سلباً على حجم الإنتاج المحلي أو "مساحة الكعكة الوطنية" المفترض تقسيمها لغايات التنمية، ونتيجة لذلك أضحت حصة الفرد في سورية من الناتج المحلي أدنى من كثير من نظيراتها في الدول العربية النفطية وغير النفطية، وفي محيط سورية الجغرافي العربي وغير العربي ، بل وحتى أدنى من بعض دول العالم النامي في إفريقيا ناهيك طبعاً عن جميع الدول المتقدمة فبحسب أرقام ٢٠١٠ ، وكما هو وارد في الجدول (٩)، الذي يبين نصيب الفرد من الناتج المحلي في بعض الدول المختارة، يعد نصيب الفرد

السوري من الناتج المحلي أقل من معظم نظرائه في العالم العربي ولا يقل عنه سوى جزر القمر، وموريتانيا، والسودان، وجيبوتي، واليمن، وفي إفريقيا يقل نصيب الفرد السوري عن نصيب نظيره في دول مثل ناميبيا (٦٣٢٣) دولار، وبتسوانا (١٣٢٠٤) دولار، والغابون (١٢٧٤٧) دولار، وفي محيط سورية الجغرافي تقف سورية كأقل نصيب للفرد من الناتج المحلي، فلا يشكل نصيب الفرد السوري من الناتج المحلي سوى (٩،٧٩%) من دخل الفرد الأردني و (٤،٤٠%) من دخل المواطن الإيراني و (٦،٣٥%) من دخل المواطن التركي، و (٨،٨٠%) من دخل المواطن المصري، ونحو (١،١٧%) نصيب الفرد في الكيان الصهيوني. ومن جهة أخرى يشكل نصيب الفرد الإماراتي صاحب أعلى نصيب في الوطن العربي والبالغ (٥٨٠٠٢ دولار) أي أن دخل المواطن السوري يشكل نحو (٢،٨%) من نصيب الفرد الإماراتي، أما في الولايات المتحدة الأمريكية فيشكل نصيب الفرد فيها من الناتج المحلي نحو ١٠ أضعاف مقارنة بنظيره السوري أي أن متوسط دخل السوري في سنة كاملة يعادل متوسط نصيب الأمريكي خلال (٣٧ يوم) أو شهر تقريباً.

الشكل البياني رقم (٨) نصيب الفرد السوري من الناتج المحلي معدلاً بالدولارات الأمريكية بين عامي ١٩٨١ و٢٠١٠

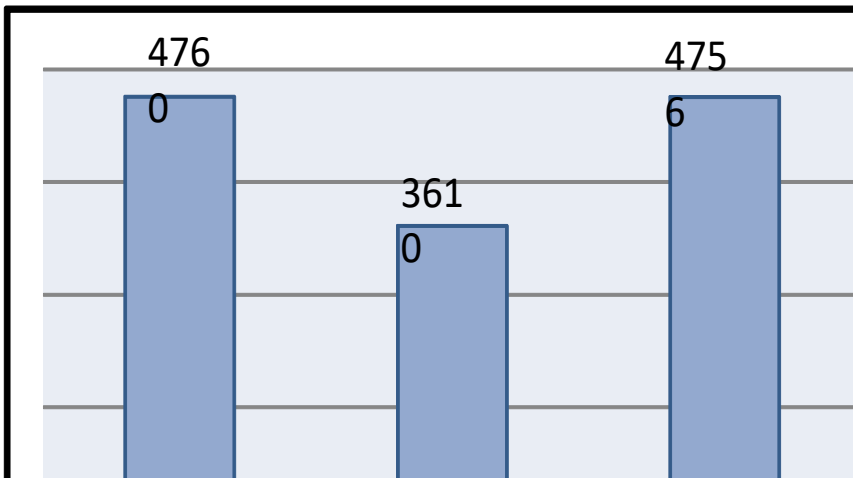

مصدر الأرقام:

- **قاعدة بيانات البنك الدولي على الشبكة العالمية www.albankaldwli.net تصفح بتاريخ ٢٠١٣/٨/٣٠**
- **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية ١٩٩٣، ص١٣٩، و ٢٠٠٦، ص٢٨٥، و٢٠١٠، ص ١٤٩.**

لاشك أنها صورة سيئة بما فيه الكفاية، تضع سورية من حيث نصيب الفرد في ذيل القائمة، ومع ذلك فإنها تبدو صورة مخففة محسنة نسبياً لأنها "تجريدية متوسطية"، إذ أن الصورة الحقيقية "بتضاريسها الداخلية" أسوأ بالطبع، حيث يضاف إلى المستوى المتدني عامة سوء توزيع الناتج المحلي، حيث يبين مسح دخل ونفقات الأسرة للعام ٢٠٠٤ ، أن معامل جيني الذي يقيس التفاوت في توزيع الدخل قد أصبح يقدر بـ (٣٧) بعد أن كان (٣٤) عام ١٩٩٧[٣٨]. ويشكل ذلك دليلاً على سوء توزيع الدخل لأن قيمة هذا المعامل كلما اقتربت من (٤٠%) صعوداً فإنه

يدل على سوء التوزيع والعكس صحيح، أي كلما ابتعدنا عن (٤٠%) هبوطاً أخذ يدل على عدالة التوزيع، ولاشك أن ذلك يشكل أحد عوامل الطرد أو الضعف التي تنعكس سلباً على أواصر الترابط الاجتماعي في سورية، وقد بلغت قيمة هذا المعامل كما هو واضح في الجدول (٩) نحو (٢٥،٨ ، ٢٥، ٤٠،٨ ، ٣٢،٧ ، ٣٩،٢) في كل من النرويج، والسويد، والولايات المتحدة، وفرنسا، والكيان الصهيوني. كما بلغ نحو (٣٨،٣) في إيران. و (٣٧،٧) في الأردن، ونحو (٤١،٢) في تركيا، و (٤١،٥) في الغابون، و(٣٢،١) في مصر مقابل (٦١) في بتسوانا، و (٧٤،٣) في ناميبيا.

وبحسب فئات الإنفاق، بلغ إنفاق (٢٠%) من السكان ويتركزون في الشرائح والطبقات الفقيرة نحو(٧،٢٤%) من إجمالي الإنفاق في سورية، بينما بلغ إنفاق (٢٠%) الأكثر ثراء ويتركزون في الشرائح الغنية نحو (٤٥،٤٥%)[٣٩]. أما متوسط إنفاق العشرة بالمئة من السكان الأدنى إنفاقاً فبلغ (٣،٠٢%)، في حين بلغ إنفاق العشرة بالمئة من السكان الأعلى إنفاقاً (٢٩،٩%) من إجمالي الإنفاق أي ما يعادل عشرة أضعاف العشر الأدنى[٤٠]. وهذا يزيد مساحة الفقر وأعداد الفقراء في سورية الذين لا يستطيعون تغطية الحد الأدنى من ضروريات الحياة اليومية، فعلى أساس المقياس الدولي دولاران في اليوم، تبلغ نسبة السكان دون خط الفقر في سورية حوالي (١٠،٣٦%)[٤١]. أما على أساس نتائج آخر مسح للفقر في سورية فقد تبين أن خط الفقر الأدنى عام بلغ حوالي (١٤٥٨) ليرة للدخل في الشهر للفرد الواحد، وخط الفقر الأعلى بلغ (٢٠٥٢) ليرة سورية لدخل ٢٠٠٤ الفرد شهرياً. وقد بلغ عدد المواطنين الذين يندرجون تحت خط الفقر الأدنى حوالي (٢،٠٢) مليون فرد، أي ما يعادل عشر السكان تقريباً (١١،٤%)، في حين ترتفع النسبة إلى نحو الثلث تقريباً (٣٠،١٢%) من السكان على أساس خط الفقر الأعلى، حيث يصل العدد

إلى نحو (٥،٣) مليون فرد. ولاشك أن "الخريطة الداخلية للفقر" في سورية تزيد "خريطته الخارجية" قتامة فحوالي (٦٢%) من الفقراء هم سكان ريف أساساً، كما أن معدلات وعمق وحدة الفقر ريفاً وحضراً ارتفعت في محافظات الإقليم الشمالي من سورية (إدلب ، حلب) ومحافظات الإقليم الشمالي الشرقي السوري (الرقة، دير الزور، الحسكة). في حين تميزت محافظات الإقليم الجنوبي السوري (دمشق وريف دمشق والسويداء ودرعا والقنيطرة) بانخفاض مستويات الفقر. أما محافظات إقليمي الوسط السوري (حمص وحماه) وإقليم الساحل (اللاذقية وطرطوس) فكانت في منزلة بين المنزلتين أي تميزت بمستويات متوسطة من الفقر[٤٢].

الجدول (٩)

نصيب الفرد من الناتج المحلي ومعامل جيني[٤٣] للدخل في بعض الدول المختارة

الدولة	نصيب الفرد من الناتج المحلي عام ٢٠١٠ (معادل القوة بالدولار الأمريكي لعام ٠٨	معامل جيني للدخل ٢٠٠٠- ١٠
الولايات المتحدة	٤٧٠٩٤	٨،٤٠
النرويج	٥٨٨١٠	٨،٢٥
آيسلندا	٢٢٩١٧	...
السويد	٣٦٩٣٦	٢٥
فرنسا	٣٤٣٤١	٧،٣٢
الكيان الصهيوني	٢٧٨٣١	٢،٣٩
الإمارات	٥٨٠٠٦	...
قبرص	٢١٩٦٢	...
غينيا الاستوائية	٢٢٢١٨	...
السعودية	٢٤٧٢٦	...
بوتسوانا	١٣٢٠٤	٦١
تركيا	١٣٣٥٩	٢،٤١
إيران	١١٧٦٤	٣،٣٨
ناميبيا	٦٣٢٣	٣،٧٤
الغابون	١٢٧٤٧	٥،٤١

الأردن	٥٩٥٦	٧،٣٧
غواتيمالا	٤٦٩٤	٧،٥٣
مصر	٥٨٨٩	١،٣٢
المتوسط العالمي	١٠٦٣١	...

مصدر الأرقام: تقرير التنمية البشرية ٢٠١٠ ، ص١٥٦ – ١٥٩، ١٤٧– ١٥١

نتائج البحث

– تقع سورية ضمن الدور الديموغرافي الثاني من أدوار النمو السكاني والذي يتميز بمعدلات نمو مرتفعة، وقد قطعت سورية فيه شوطاً مهماً وأوشكت أن تلج باب الدور الثالث المعروف "بالدور الانتقالي" أو "مرحلة النمو السكاني المتأخر". أو انفتاح النافذة الديموغرافية. والتي يمكن أن تمثل نقطة قوة في حال واكبت الزيادة السنوية في قوة العمل توليد فرص عمل. أو إلى نقطة ضعف في حال ضيق الطلب، وضعف توفير فرص العمل.

– ساعدت معدلات النمو السكاني المرتفعة في سورية – وستساعد مستقبلاً – في زيادة أعداد سكان الدولة

ورفع قامتها السكانية. أي أنها تسير في سورية على طريق السلامة والاتزان الجيوبولتيكي في الحجم السكاني. وهذا ما يجعلها تؤدي دوراً وطنياً ويتفق مع مبدأ السلامة القومية ويزيد من تفاعل الإنسان مع الأرض سلماً وحرباً.

– مع تزايد عدد السكان في سورية بمعدلات نمو مرتفعة مقابل محدودية الموارد المائية والأرضية يجعل سورية مهددة جدياً في أمنها المائي، وقد ترزح تحت ضغوط مائية وأزمات حقيقية على مستوى الأمن المائي الوطني ومن ثم الأمن الغذائي الذي يشكل أحد مرتكزات الأمن القومي.

– يشير تحليل العلاقة بين النمو السكاني والأداء الاقتصادي إلى نقطة ضعف تتمثل في عدم قدرة النمو الاقتصادي على مواكبة معدلات النمو السكاني المرتفعة. مما قلل من حجم ومساحة الاقتصاد الوطني في تحقيق

غايات التنمية. الأمر الذي انعكس سلباً على مستوى المعيشة، ومستويات الفقر، وتوزيع الدخل في سوريا. مما قد يساهم في توليد استقطابات اجتماعية بين فئات وشرائح المجتمع السوري، وقد تولد أيضاً استقطابات إقليمية بين أقاليمه ومناطقه تزيد معها الهوة بين المركز والأطراف.

مقترحات البحث

١- لحل مشكلة المياه في سورية خياران أو حلاَن، الأول يتجه نحو الداخل والثاني نحو الخارج. فأما الحل الخارجي فيكون بالمساهمة في وضع سياسات واستراتيجيات للتعاون الإقليمي مع المحيط الجغرافي في ظل مبدأ الأخوة وحسن الجوار، وذلك لتحقيق التوازن المستقبلي في الاحتياجات المائية، ولكن هذا الحل قد يشوبه صعوبات إقليمية، لأن الماء سيكون في المستقبل أساس كل شيء حي أكثر من أي وقت مضى، ناهيك عن احتمال جر سورية إلى اتفاقيات أو سياسات مائية يكون العدو الصهيوني طرفاً فيها، وليس ببعيد أن يحاول العدو الصهيوني والقوى الداعمة له استغلال نقص المياه في سورية لخلق مجالات وقنوات اتصال هدفها النهائي تطبيع العلاقات مع سورية.

أما الحل الداخلي فيكون عن طريق ترشيد استخدامات المياه سواء في الري أو الصناعة أو الشرب ورفع كفاءة استخدامها وتقليل الفاقد منها، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن الموارد المائية غير التقليدية من تحلية مياه البحر إلى رواجع الصرف الصحي، لا تزال مجالات بكر غير مطروقة والتوسع في استخدامها قد يكون مفتاح المستقبل.

٢-توسيع الاستثمار في قطاعات التنمية البشرية – لاسيما في المناطق الريفية – استعداداً للحقبة ما بعد النفطية ويمكن في هذا الصدد طرح ما يلي:

أ- ضرورة حل مشكلة الأمية وأشباهها في سورية سواءً للسكان بشكل عام أو في العمالة بشكل خاص، فكما هو معروف هناك متلازمة اقتصادية – اجتماعية بين الأمية والفقر، ومتلازمة اقتصادية – اجتماعية – سياسية بين

الفقر والضعف وإذا قيل بأن "الأمية لا تصيب إلا الفقراء" فيمكن القول إن الضعف لا ينتشر إلا مع الجهل ومن محاربة الفقر تبدأ الخطوة الأولى لمحاربة الأمية في سورية والتي بحلها يكمن المفتاح لحل الكثير من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

ب- ضرورة رسم سياسات تعليمية شاملة تعكس استراتيجيات تهدف إلى إحداث تغييرات هيكلية في التركيب التعليمي للسكان سواء التعليم الجامعي أو ما قبل الجامعي. تأخذ بالاعتبار أن قوة السكان طبقاً لمقاربة الجغرافية السياسية لا تقاس بالأكثر (بالكم) إنما بالأكمل (الكيف). ليست "بالكاثر إنما بالكامل"، وبناءً على ذلك يجب أن ينال العلم التطبيقي والتقنيات الراقية – والتي تعتبر الروافد الحقيقية للقوة المعرفية – غالبية المساحة في برامج الدولة العلمية مقابل جزء بسيط للفروع الأدبية والثقافية.

٣- إيلاء الزراعة الأولوية في خطط التنمية الإقتصادية والاجتماعية وذلك لسببين:

أ- بغية تحقيق نسب أفضل في الإكتفاء الذاتي من المحاصيل الغذائية الاستراتيجية كالحبوب عامة، والقمح خاصة.

ب- يساهم في تحسين مستوى معيشة العمالة الزراعية لاسيما وأن غالبية الفقراء يعملون في القطاع الزراعي.ومما لاريب فيه أن نجاح خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية مرهون بترجمتها إلى آليات تكفل توسيع وتنويع مصادر الدخل الزراعي وضمان درجة استقراره وتوسيع رقعة النشاط غير الزراعي في المناطق الريفية.

Analyzing Strength in Geopolitics: population Growth in Syria:Acase study

By:Ahmed M. Hedaan
Lecturer, Geography Dept., College of Arts، Teshreen univ., Lathikyah, Syria

Abstract

Population growth is considered one of the topics which deals with geopolitics and represents the Summary of the impact of various factors upon population. This has its own Consequences which leave their effects not only in the Structure of the State and its internal form, but in its foreign policy in sometimes. Therefore، handling Such topics is an important Case in the prospective of the Syrian national security in social, economic and political aspects.

The problem of the paper says that the present picture of population growth in Syria with its probable geopolitics is still unclear. Therefore, this paper tries to explore the dimensions of geopolitics with regard population growth rates in Syria and the basic hypothesis which says that the high rates of population growth in Syria in the light of its limited natural resources and its weak economy had burdened Syria in which Syria fights to reinforce its power. Lt is worth mentioning that depending on the approach of analyzing power and functional approach being basic approaches had formed the statistical data and the issued reports of local and global sides the main crude material of this paper.

The paper ends with so many consequences which explain the basic features of power and weakness in the phenomenon of population growth in Syria. Also،this paper presented many suggestions which might form strategic dimensions in which decision maker might rely upon.

هوامش البحث

(١) أحمد محمد حيدان، الأهمية الجيوسياسية لسكان سورية " دراسة في الجغرافية السياسية"، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى جامعة تشرين، اللاذقية، ٢٠١٢، ص١٢٠

(٢) بناء عل تحليل الواقع الديموغرافي في سورية لفترة زمنية طويلة قام المكتب المركزي للإحصاء، بوضع دراسة تتضمن التنبؤات السكانية حتى عام ٢٠٢٥، وتم وضع ثلاثة افتراضات (سيناريوهات)، تتعلق بمكونات النمو السكاني وهي الافتراض أو الفرض المرتفع، والفرض المتوسط، والفرض المنخفض. يقوم الفرض المرتفع على أساس عدم وجود أي تدخلات من قبل أي جهة كانت في عوامل التغير السكاني فيما عدا التطور الحجمي للوضع الديموغرافي. أما الفرض المتوسط فيقوم على أساس وجود بعض الإجراءات والتدخلات التي تؤثر في عوامل التغير الديموغرافي بشكل غير مباشر من خلال المحددات الاقتصادية والاجتماعية ودون وجود سياسة سكانية قوية تهدف إلى إحداث انخفاض كبير في مستويات الانجاب من خلال التأثير المباشر في المحددات الوسطية وبالأخص استخدام تنظيم الأسرة.أما الفرض الثالث المنخفض فيقترض وجود سياسة سكانية فاعلة تتعامل مباشرة مع المحددات الوسيطة للخصوبة وبالأخص التوسع في استخدام تنظيم الأسرة. للاستزادة انظر (المكتب المركزي للإحصاء، دراسة الإسقاطات السكانية ٢٠٠٥ – ٢٠٢٥، دمشق، د. ت، ص١٣-١٤).

(٣) المكتب المركزي للإحصاء ، دراسة الإسقاطات السكانية، مصدر سابق،ص١٦.

(٤) تم احتساب معدل النمو السكاني بين عامي ٢٠٠٤ – ٢٠١٠ بالاعتماد على المعادلة التالية:

$$r=((p2-p1)/t)/((p1+p2)/2) \times 1000$$

حيث: r = معدل النمو السكاني

p1 = عدد السكان في التعداد الأول، او في سنة الأساس

p2 = عدد السكان في التعداد الثاني

t = عدد السنوات بين هذين التعدادين

(٥) الهيئة السورية لشؤون الأسرة، حالة سكان سورية، التقرير الوطني الأول، ٢٠٠٨، ص ٥٩.

(٦) المكتب المركزي للإحصاء في سوريا، المجموعة الإحصائية لعام١٩٩٠، جدول ٢/٦، ص٥٦.

(٧) عبدالمجيد فراج، الأسس الإحصائية للدراسات السكانية، القاهرة، ١٩٧٥، ص ٨٧.

(٨) فاضل الأنصاري ، جغرافية السكان، منشورات جامعة دمشق، ط٢، ١٩٩٩ – ٢٠٠٠ ، ص١٢٤.

(٩) محمد جمال باروت، العقد الأخير في سورية: جدلية الجمود والإصلاح (٥-١)، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ٢٠١١، ص٥.

(١٠) جمال حمدان، الجمهورية العربية الليبية دراسة في الجغرافية السياسية، عالم الكتب، ١٩٧٣، ص١٠٥.

(١١) صفوح خير، سورية دراسة في الجغرافية السياسية، وزارة الثقافة، دمشق، ط١، ٢٠٠٣، ص١١٨ –١٢٠.

(١٢) بلغ عدد سكان اليهود في فلسطين المحتلة حوالي (٣،٩٥٦) مليون نسمة عام ١٩٨١، و (٦،٦٠١) مليون نسمة عام ٢٠٠٤(state of world population 2004، p.p 107). و (٧.٣) مليون نسمة عام ٢٠١٠ (state of world population 2010، p.p 102).

(١٣) أحمد محمد حيدان، مرجع سابق، ص ٦٧.

(١٤) منذر خدام، الأمن المائي العربي الواقع والتحديات، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط١ ٢٠٠١، ص ٢٦٧.

(١٥) المرجع السابق، ص٢١.

(١٦) أحمد محمد حيدان، مرجع سابق، ص ١٣٤.

(١٧) الهيئة السورية لشؤون الأسرة ، مرجع سابق، ص١٦٢.

(١٨) جورج صومي، الوضع المائي الراهن والمستقبلي في الجمهورية العربية السورية، تقرير فني مقدم إلى مجلس الشعب، وزارة الزراعة، دمشق، ١٩٩٧، ص٢٨.

(١٩) الهيئة السورية لشؤون الأسرة ، مرجع سابق، ص١٦١-١٦٢.

(٢٠) المرجع السابق ، ص١٦٣.

(٢١) منذر خدام، مرجع سابق، ص ٢٤٢.

(٢٢) أحمد محمد حيدان، مرجع سابق، ص١٣٧- ١٤٠.

(٢٣) سامر مخيمر و خالد حجازي، أزمة المياه في المنطقة العربية. الحقائق والبدائل الممكنة، سلسلة عالم المعرفة، العدد ٢٠٩، الكويت ١٩٩٦، ص ١٨٠.

(٢٤) منذر خدام، مرجع سابق، ص ٢٢٥.

(٢٥) محمد حسنين هيكل، حرب الخليج أوهام القوة والنصر، مركز الاهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ط٢، ١٩٩٢، ص ٧٢.

(٢٦) منذر خدام، مرجع سابق، ص ٢٢٠.

(٢٧) محمد أزهر السماك , جغرافية الوطن العربي بمنظور معاصر، دار الأمل، إربد، ٢٠٠٠ , ص١٣٦- ١٣٧.

(٢٨) هيئة تخطيط الدولة بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المشروع الاستشرافي الوطني الأول سورية ٢٠٢٥، د. ت، ص١١٩.

(٢٩) هيئة تخطيط الدولة ...، المرجع السابق ، ص١٢٤.

(٣٠) المرجع السابق ، ص١٢٤.

(٣١) محمد جمال باروت، مرجع سابق، ص٣٨.

(٣٢) المرجع نفسه، ص٤.

(٣٣) هيئة تخطيط الدولة بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مرجع سابق، ف٥، ص٢ ، بتصرف.

(٣٤) أحمد محمد حيدان، مرجع سابق، ١٤٨- ١٥٢

(٣٥) هيئة تخطيط الدولة بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مرجع سابق، ف٣ ، ص١- ٢.

(٣٦) تم احتساب معدل النمو على أساس المعادلة التالية: r= ((p2- p1)/t)/((p1+p2)/2) ×100

(٣٧) هيئة تخطيط الدولة بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مرجع سابق، ف٤، ص٢ ،

(٣٨) هيئة تخطيط الدولة، تحليل الاقتصاد الكلي السوري، مسودة للمناقشة، ٢٠٠٥، ص ١٥

(٣٩) عصام الزعيم، اقتصاد السوق الاجتماعي خيار سورية الاستراتيجي: الأبعاد التاريخية والاقتصادية والسياسية: اقتصاد السوق الاجتماعي ودلالته الاستراتيجية، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، دمشق، ٢٠٠٥ ، ص٦٤.

(٤٠) محمد جمال باروت، مرجع سابق، ص ٣.

(٤١) هيئة تخطيط الدولة بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مرجع سابق، ف٥، ص٥ - ٦، بتصرف.

(٤٢) محمد جمال باروت، مرجع سابق ، ص١.

(٤٣) معامل جيني للدخل: هو قياس الفارق في توزيع الدخل (أو الاستهلاك) بين الأفراد والأسر المعيشية في بلد معين نسبة إلى التوزيع المتساوي التام. يدل منحنى لورنز على النسبة المئوية التراكمية لمجموع الدخل مقابل العدد المتراكم للمستفيدين منه ابتداءً بالفرد أو الأسرة الأشد فقراً. ويقيس دليل جيني المساحة

بين منحنى لورنز والخط المفترض للمساواة المطلقة. ويحسب هذا الفارق بالنسبة المئوية للمساحة التي هي دون الخط. والنقطة صفر تشير إلى المساواة المطلقة. والنقطة ١٠٠ تشير إلى انعدام المساواة. للاستزادة انظر تقرير التنمية البشرية ٢٠١٠، ص ٢٢٨.